



جامعة قاصدي مرباح ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير

قسم العلوم المحاسبة والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان : العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير

تخصص : محاسبة و جباية

بعنوان :

اثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي

دراسة ميدانية لدى مركز الضرائب ولاية ورقلة

من إعداد الطالبتان : - أحمادي نور القلوب

- باباسيدي سارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23/05/2026

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د./..بركة محمد.(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

د./..بزقاري حياة(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د./..عتيق لعلا. (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2025 / 2026





جامعة قاصدي مرباح ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير

قسم العلوم المحاسبة والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان : العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير

تخصص : محاسبة و جباية

بعنوان :

اثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي

دراسة ميدانية لدى مركز الضرائب ولاية ورقلة

من إعداد الطالبتان : - أحمادي نور القلوب

- باباسيدي سارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23/05/2026

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د./..بركة محمد.(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا

د./..بزقاري حياة(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د./..عتيق لعلا.(أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2025 / 2026





الاهداء

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي والدي العزيز، والى من علمتني
ان الاحلام لا تموت بموت أصحابها امي العزيزة اهديك نجاحي يا من كنت و ما زلت سر
قوتي. نمي قريحة العين، فقد بررت بوعدى لك وتخرجت.

والى نفسي...

إلى تلك التي صبرت وتعبت ولم تستسلم رغم الصعوبات،
إلى التي آمنت بحلمها وسعت لتحقيقه خطوة بخطوة،
أهديك هذا النجاح، لأنك كنت تستحقينه دائماً

الى إخوتي وأخواتي، الذين شاركوني لحظات التعب والفرح، وكانوا دائماً إلى جانبي
إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد، وإلى أصدقائي وزملائي الذين رافقوني في مشواري
الدراسي الى كل من علمني حرفاً وكان له فضل في وصولي إلى هذه المرحلة.
أهديكم هذا العمل المتواضع، راجياً من الله أن يكون بداية لمستقبل أفضل.

مسرة





الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل رب زدني علما "

الى من كانا نور دربي و سر قوتي و سبب كل نجاح احققه الى اغلى ما املك في هذه الحياة والذي
العزيزين, اللذين غرسا في الامل و سقياين حب العلم و الدعاء فكان دعاؤهما يرافقني في كل خطوة حفظهما
الله و ادامهما تاجا على راسي .

الى من يشاركونني نبض القلب و روح الحياة, اخواتي و اخوتي انتم سندي و دفئي في كل حين .
الى كل من كان له اثر طيب في حياتي الى من شجعني بكلمة او ساندني بدعاء, او رسم لي بسمة في
لحظات التعب .

الى أصدقائي الذين كانوا عائلتي الثانية, و رفاق دربي في هذه الرحلة شكرا لوجودكم الجميل .
الى كل من امن بي حين ضعفت , وكان نورا حين تعثرت .
و في الأخير ارجوا من الله ان يجعل علمي نافعا يستفيد منه الجميع الطلبة المقبلين على التخرج .

نور



الشكر

قال تعالى " و اشكروا نعمت الله ان كنتم إياه تعبدون " سورة النحل, الآية 114.

الحمد لله الذي وفقني و مكنني من إتمام هذه المذكرة فالحمد لله اوله و اخره .

يسعدني ان أتقدم بالشكر و التقدير الى من جعل الأوراق المبعثرة مذكرة منضمة يروق للناظر قراءتها

الأستاذة المشرفة "حياة بزقاري" لما قدمته لنا من نصائح و توجيهات قيمة اثناء انجاز هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر و العرفان الى كل من قدم لنا يد العون و المساعدة .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العدالة الجبائية على التحصيل الجبائي بمركز الضرائب بولاية ورقلة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم القيام بدراسة ميدانية لعينة من الموظفين والمكلفين والمحاسبين، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، حيث تم توزيع 34 عينة وتحليل البيانات باستخدام برنامج spss لتحليل و مناقشة الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : وجود علاقة ارتباط موجبة و دلالة احصائية بين العدالة و الامتثال الضريبي مما يعني ان زيادة الشعور بالعدالة يؤدي إلى زيادة الالتزام الطوعي، كما تم الى التوصل أن غياب العدالة يؤدي إلى التهرب الضريبي و تراجع الامتثال من المكلفين.

الكلمات المفتاحية: عدالة جبائية، إمتثال طوعي، تهرب ضريبي، تحصيل ودي وجبري، عصنة الإدارة الجبائية.

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

This study aimed to identify the impact of tax fairness on tax collection at the tax center in Ouargla province. To address the research question, a field study was conducted with a sample of employees, taxpayers, and accountants. The descriptive-analytical method was used, and a questionnaire was employed as the data collection tool. A sample of 34 individuals was surveyed, and the data was analyzed using SPSS software to test and discuss the hypotheses. The study concluded that there is a statistically significant positive correlation between fairness and tax compliance, indicating that a greater sense of fairness leads to increased voluntary compliance. Conversely, the absence of fairness leads to tax evasion and decreased compliance among taxpayers.

Keywords: Tax fairness, voluntary compliance, tax evasion, amicable and compulsory collection, modernization of tax administration.



العنوان	الصفحة
الإهداء	II
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات والرموز	X
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للعدالة والتحصيل الجبائي	
تمهيد	6
المبحث الأول: الادبيات النظرية للعدالة الجبائية و التحصيل الجبائي	7
المطلب الأول: ماهية العدالة الجبائية	7
المطلب الثاني: ماهية التحصيل الجبائي	11
المطلب الثالث : اثر العدالة الجبائية على التحصيل الجبائي	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	20
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	24
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية	30
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة	30
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	33
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	37

37	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
62	المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
68	خلاصة الفصل
71	الخاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
78	الملاحق
93	الفهارس



الرقم	الاسم	الصفحة
1	أنواع العدالة	11
2	إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	26
3	يوضح متغيرات الدراسة الرئيسية	31
4	احصائيات الاستبيانات الموزعة والصالحة	33
5	قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس لكارث الثلاثي	34
6	يوضح معاملات ثبات الأداة حسب المعامل (ألفا كرونباخ)	36
7	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	38
8	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	39
9	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى	41
10	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العينة	43
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول	45
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني	47
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث	50
14	ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول	52
15	ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثاني	54

55	مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والبعد السلوكي (الامتثال)	16
56	ملخص نموذج الانحدار	17
57	جدول تحليل التباين (ANOVA)	18
58	جدول معاملات الانحدار (Coefficients)	19
60	نتائج تحليل الانحدار لأثر العدالة الجبائية على آلية الربط	20
61	نتائج الانحدار المتعدد لاختبار الدور الوسيط لآلية الربط	21



**قائمة
الأشكال**

الرقم	الاسم	الصفحة
1	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	38
2	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	39
3	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى	41
4	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العينة	43



الصفحة	العنوان	الرقم
78	الاستبيان	01
81	الأساتذة المحكمين	02
82	مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS	03



قائمة الاختصارات

والرموز

المختصرات	الدلالة باللغة الإنجليزية	الدلالة باللغة العربية
Spss	Statistical package for social sciences	برنامج الحزمة الإحصائية لعلوم الاجتماعية.
TCR	Tax compliance Rate	معدل الامتثال الضريبي
TE	Tax Evasion	التهرب الضريبي
Tg	Tax justice	العدالة الجبائية
TR	Tax corachau	التحصيل الجبائي



مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة وتزايد الأعباء المالية التي تتحملها الدولة، أصبحت الجباية أكثر من مجرد وسيلة لتمويل النفقات العمومية، و إنما أداة استراتيجية لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و من خلال الاطلاع على الواقع الأنظمة الجبائية انما في مدى إحساس المكلفين بعدالة النظام الضريبي و شفافيته فكلمنا ترسخ هذا الإحساس زادت رغبة الأفراد و المؤسسات في الامتثال الطوعي، والعكس صحيح.

ومن خلال التأمل في واقع التحصيل الجبائي، يتضح ان الإشكالية لا تتعلق فقط بضعف الإمكانيات او الإجراءات، وانما ترتبط بشكل وثيق بدرجة اقتناع المكلفين بعدالة الأعباء المفروضة عليهم، فكلمنا شعر المكلف بان النظام الجبائي يقوم على أساس عادلة وشفافية، زاد التزامه الطوعي بأداء واجباته الضريبية، في حين يؤدي غياب هذا الشعور الى تنامي سلوكيات سلبية من ابرزها التهرب الضريبي، و هو ما ينعكس مباشرة على تراجع مستوى التحصيل.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الأنظمة الجبائية، خاصة في الدول النامية، من توسع الاقتصاد غير رسمي وضعيف الثقة في المؤسسات، تبرز أهمية الدراسة في العلاقة بين العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي كمدخل أساسي لإصلاح المنظمة الضريبية، وعليه تسعى هذه الدراسة الى دراسة اثر العدالة الجبائية بمختلف ابعادها على زيادة التحصيل الجبائي، من خلال ابراز دورها في تعزيز الامتثال الضريبي و تقليص مظاهر التهرب، بما يساهم في تحقيق الكفاءة و العدالة.

و من هذا المنطلق، تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو اثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل توجد علاقة ارتباط و ذات دلالة إحصائية بين ابعاد العدالة الجبائية و مستوى الامتثال الضريبي في

الجزائر؟

2. هل يوجد اثر إيجابي و ذو دلالة إحصائية للعدالة الجبائية على فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر؟

3. علي أي نحو تساهم العدالة الجبائية الى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية و المكلفين، مما يسهل إجراءات التحصيل و يزيد من مردوديته؟

فرضيات الدراسة

❖ الفرضية الرئيسية اثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي من خلال تعزيز الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي.

الفرضيات الفرعية

❖ توجد علاقة ارتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين ابعاد العدالة الجبائية و مستوى الامتثال الضريبي في الجزائر؟

❖ يوجد اثر إيجابي و ذو دلالة إحصائية للعدالة الجبائية على فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر؟

❖ تؤدي العدالة الجبائية الى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية و المكلفين، مما يسهل إجراءات التحصيل و يزيد من مردوديته.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة جوانب علمية و اقتصادية، يمكن تلخيصها فيما يلي :

الأهمية العلمية:

- اثراء الادبيات المتعلقة بموضوع العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي.
- تسليط الضوء على العلاقة بين المفاهيم النظرية (العدالة الجبائية) والتطبيقات العلمية (التحصيل).
- تقديم إطار نظري يساعد الباحثين في دراسة سلوك المكلفين بالضريبة.

الأهمية الاقتصادية:

- تحسين الموارد المالية للدولة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للعبء الضريبي.

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال نظام جبائي فعال.
- تسعى الجزائر الى تحسين مواردها الجبائية وتقليل الاعتماد على المحروقات.
- التوجه نحو اصلاح النظام الجبائي لتحقيق مزيد من الشفافية والعدالة.
- الحاجة الى تعزيز ثقة المكلفين بالإدارة الجبائية.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- محاولة دراسة العلاقة بين العدالة الجبائية وسلوك المكلفين بالامتثال الضريبي.
- محاولة ابراز دور العدالة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي.
- محاولة تقييم واقع العدالة الجبائية في الجزائر.

أسباب اختيار موضوع

يعود ا خيار هذا الموضوع الى مجموعة من الدوافع العلمية والعملية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: الأسباب العلمية

- أهمية موضوع العدالة الجبائية في الفكر المالي الحديث، باعتبارها أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الضريبي.
- الرغبة في تعميق الفهم النظري للعلاقة بين العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي.
- قلة الدراسات التي تربط بشكل مباشر بين العدالة الجبائية وسلوك المكلفين بالضريبة، خاصة في البيئة العربية.

ثانياً: الأسباب العملية

- ملاحظة وجود صعوبات في تحقيق مستويات مرتفعة من التحصيل الجبائي رغم الإصلاحات المتكررة.
- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، و التي قد تكون مرتبطة بادراك عدم العدالة في النظام الجبائي .

ثالثا: الأسباب الشخصية.

- ارتباط التخصص بشكل مباشر بواقع المؤسسات والدولة، مما يتيح إمكانية ربط الدراسة النظرية بالتطبيقات العملية.
- الرغبة في اكتساب مهارات الدراسة والتحليل في مجال الجباية.

أدوات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات المنهجية لجمع و تحليل البيانات، و ذلك لضمان الوصول الى نتائج دقيقة و موضوعية، و تتمثل فيما يلي :

الاستبيان:

يعد الاستبيان الأداة الرئيسية في هذه الدراسة، حيث تم تصميمه لقياس آراء افراد العينة حول مدى تأثير العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي.

صعوبات الدراسة

خلال انجاز لهذا البحث، واجهنا مجموعة من صعوبات التي اثرت بشكل او باخر على سير الدراسة، حيث كانت أولى هذه الصعوبات تتعلق بقلّة المراجع المتخصصة التي تربط بشكل مباشر بين العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي، خاصة في البيئة الجزائرية مما اضطرني الى الاعتماد على مصادر متفرقة و محاولة الربط بينهما بشكل علمي .

حدود الدراسة

تحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تبين الاطار الذي أنجزت ضمنه، و ذلك على نحو التالي:

الحدود المكانية

تم اجراء هذه الدراسة في نطاق الجغرافي، في الإدارة المركزية للضرائب لولاية ورقلة، عن طريق استطلاع لآراء توظيفينها.

الحدود الزمنية

أنجزت هذه الدراسة النظرية خلال فترة زمنية محددة تمتد من جانفي 2026 الى ابريل 2026، اما الدراسة الميدانية فكانت بدايتها من تاريخ توزيع استمارة الاستبيان من 20 ابريل 2026 الى 27 ابريل 2026.

منهج الدراسة

من اجل تحقيق اهداف الدراسة وكذا الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها قمنا باتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية وذلك بالرجوع الى المصادر والمعلومات الثانوية من الكتب والمجلات والمقالات ذات علاقة بالموضوع اما فيما يخص الدراسة الميدانية فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال اعداد استبيان وتوزيعه على عينة.

هيكل دراسة

لتحقيق اهداف الدراسة، تم تقسيمها الى فصلين اساسين يسبقهما مقدمة و تليها خاتمة، حيث خصص الفصل الأول للجانب النظري و جاء في مبحثين، تناول المبحث الأول الادبيات النظرية للعدالة الجبائية و التحصيل الجبائي بينما استعرض المبحث الثاني الادبيات التطبيقية للدراسات السابقة، اما الفصل الثاني فتم تخصيصه للجانب التطبيقي و قسم بدوره الى مبحثين ركز الأول منهما على الطريقة و الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية، في حين خصص المبحث الثاني لعرض نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها.



الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والدراسات
السابقة للعدالة والتحصيل الجبائي

تمهيد:

يعد موضوع العدالة الجبائية من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية و المالية، نظرا لدورها الأساسي في تحقيق التوازن بين حقوق الدولة و واجبات المكلفين بالضريبة، إضافة الى مساهمتها في رفع مستوى الثقة بين الإدارة الجبائية و الافراد، مما ينعكس إيجابا على عملية التحصيل الجبائي فالعدالة الجبائية لا تقتصر فقط على فرض الضرائب، لكن تشمل أيضا مراعاة القدرة التكليفية للمكلف، و المساواة في المعاملة و تطبيق القوانين الضريبية بطريقة عادلة و شفافة، و من جهة أخرى يعتبر التحصيل الجبائي من اهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك تسعى مختلف الدول الى تحسين اليات التحصيل من خلال تعزيز العدالة الجبائية و تقوية الالتزام الطوعي لدى المكلفين.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى

الاطار النظري اثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الادبيات النظرية للعدالة الجبائية والتحصيل الجبائي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للعدالة الجبائية والتحصيل الجبائي

المبحث الأول: الادبيات النظرية للعدالة الجبائية و التحصيل الجبائي

تعد العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي الركيزتين الأساسيتين اللتين يقوم عليها أي نظام مالي حديث لتحقيق التوازن بين احتياجات الدولة التمويلية وحقوق المكلفين بالضريبة. ولا تقتصر أهمية هذا الترابط على الجانب المحاسبي أو القانوني فحسب. بل تمتد لتشكل عقدا اجتماعيا يحدد طبيعة العلاقة بين الإدارة الجبائية والمواطن.

المطلب الأول: ماهية العدالة الجبائية

تعتبر العدالة من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النظام الجبائي حتى يكون فعالا سواء من حيث الضرائب بأنواعها أو المكلفين من حيث العبء الضريبي.

الفرع الأول: مفهوم العدالة الجبائية

تعددت التعاريف الخاصة بالعدالة الجبائية في حين أنها ترمي إلى نفس المفهوم:

العدالة الجبائية من المفاهيم التي حظت باهتمام كبير بين المؤلفين و الكتاب، قد تم تناولها من طرف المفكر الاقتصادي ادم سميث الذي يرى بضرورة توفر العدالة في نظام الضريبي ، ولقد اعتبرها مبدءا أساسيا من المبادئ التي يجب مراعاتها عند فرض الضريبة لان عدم توفرها يؤدي الى اثار سلبية على دافع الضريبة وعلى الخزينة العمومية .ويرى ادم سميث ان يساهم كل فرد في المجتمع في تحمات النفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية أي ان تكون مساهمتهم متناسبة مع دخلهم .¹

كما يتم التعبير عنها بأنها مشاركة كل خاضع للضريبة في الإيرادات الإجمالية للضرائب بما يتناسب لما يتحصل عليه من خدمات ومنافع عامة، أي أن الضريبة عادلة إذا كانت المنفعة الحدية التي يتلقاها المكلف نتيجة انتفاعه من الخدمات العامة التي توفرها الدولة متساوية مع التكاليف الحدية (الضرائب) التي يدفعها المكلفون لتغطية الإنفاق العام.

كما تمثل كذلك مجموعة من الإجراءات الثنائية المتبادلة بين الدولة والمكلف بالضريبة، فمن جهة المكلف تعني عدم تحربه من الضريبة المفروضة عليه أمّا من جهة الدولة فتعني إلزام جميع الخاضعين للضريبة (معنويين أو

¹ يوسف قاشي "إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة الى حالة الجزائر"، مجلة الإدارة و التنمية، العدد10، سنة2016، ص

طبعين) بدفع ضرائبهم حسب ما يتناسب مع مقدرتهم وبكل وضوح وشفافية وهذا من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبي¹

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف العدالة الجبائية على انها توزيع الأعباء بين المكلفين بطريقة تتسم بالإنصاف والمساواة، ومراعاة القدرة المالية لكل طرف. لتجنب تهرب وتحقيق منفعة عامة لإعادة التوزيع الثروة.

الفرع الثاني: خصائص ومقومات العدالة الجبائية

أولاً: خصائص العدالة الجبائية

حتى نقول ان نظام الضريبي عادل يجب ان يتميز بخصائص معينة تجعل منه موازيا لمنطق العدل وهي كالتالي:

1. **عدالة المطرح :** ومعناها ان يكون المكلف بالضريبة مؤمنا بان الضريبة التي فرضت عليه هي ضريبة عادلة و صحيحة بمعنى ان يكون دور الدولة واضحا في تحديد مقدارها بدقة ولا يعتمد على تصريح المكلف فقط، ويكون فرض الضريبة عليه بشكل يحقق زيادته او على الأقل استمراريته دون انعدامه او انقاصه²

2. **عدالة التشريع :** ويكون ذلك من خلال وضع قوانين تتوافق مع المبادئ الأساسية التي يبنى عليها النظام الضريبي إضافة الى ذلك يجب ان تتميز هذه القوانين بسهولة الفهم و خلوها من تعقيد لكي تحقق الهدف المراد لها تحقيقه و كل ذلك يجب ان يكون مراعي المتقلبات التي تعرفها الساحة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تعرفها الدولة والتي يعيشها الشعب .

3. **عدالة التكاليف :** ويقصد بذلك ان يكون التكاليف مستندا الى مركبات موضوعية حيث لا يجب ان يكون هناك مبالغة في الضرائب المكلفين بل يجب ان يكون تكليف ملائما للمعطيات الاقتصادية التي يعيشها المكلف و ليس تبعا للمكان الذي فيه او منطقة معينة مع مراعاة ظروف المكلف الشخصية³

¹ امينة ، محمد طيفور "تحديات الإصلاح الجبائية بين تحقيق العدالة الجبائية" مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 10 العدد 02، سنة 2024، الجزائر، ص147

² ميسوم خالد "العدالة الضريبية كميّار للأمن و الاستقرار السياسي ومحاربة التهرب الضريبي"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، الجزائر، ص762، 763

³ علي شلابي "العدالة الضريبية وفق التشريع الجزائري" مذكرة الماستر، عين تموشنت، كلية علوم مالية ومحاسبة، 2029، ص13

ثانيا: مقومات العدالة الجبائية

يجب على الدول مراعاة مجموعة من العناصر التي يستوجب توفرها في النظام الضريبي المطبق حتى يتم تحقق العدالة الضريبية والتي تتمثل فيما يلي:

1. **شمولية (عمومية) الضريبة:** إذا يقصد بها أن يتم فرضها على جميع المقيمين على أراضي دولة من أجناب

و مواطنين و الخاضعين لسيادتها و التابعين لها اقتصاديا و سياسيا أن لا تكون هناك تفرقة في المعاملة

حسب ما جاء في المادة 64 من الدستور الجزائري "أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ومن هنا

يفهم من نص المادة ان كل افراد المجتمع يجب ان يشاركوا في تحمل العبء الضريبي كل حسب قدرته.¹

2. **شخصية الضريبة:** أي الأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف وما يحيط به من ظروف، حيث يرى بعض

الباحثين ان شخصية الضريبة تتفق مع الفكرة الحديثة للعدالة المالية، تتجلى مظهرها في اعفاء الحد

الأدنى للمعيشة و اعفاء الأعباء العائلية والتي تعتبر من اهم السياسات التي تساهم في تحقيق العدالة

الضريبة

3. **تجنب الازدواج الضريبي:** أي تجنب المكلف دفع الضريبة مرتين أو أكثر على نفس الوعاء الضريبي

يكون مقصودا او غير مقصود بسبب وجود تعقد في التشريع، ان التشريع الجزائري حاول قدر الإمكان

القضاء على الازدواج ضريبي والذي نرى من خلال تصفح القوانين المنظمة له خلوها من الازدواج

الضريبي .

4. **انتقاء أفضل وسائل الإخضاع:** نظام التصريحات هو النظام الضريبي المعتمد في الجزائر والذي يقوم

على تقديم المكلف لتصريحاته إلى الإدارة الضريبية أما في حالة وجود شكوك حول هذه التصريحات

فيكون للإدارة الحق في فرض إجراء رقابي جبائي لهذا المكلف.²

الفرع الثالث: أنواع العدالة الجبائية

¹ دعاء محمد جمعه عبد الدائم، اثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية، مذكرة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح

كلية الدراسات العليا، 2018، ص 63

² يوسف قاشي "العدالة الضريبية في الجزائر" مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 01، الجزائر، سنة 2022، ص 240

إن العدالة الضريبية تتحقق إذا ما اعتمد على معيارين واللذين سندرجهما كأنواع للعدالة الضريبية وسنوجزهما فيما يلي:

1. العدالة الأفقية: إن تكافؤ العبء الضريبي بين المكلفين بالضريبة حسب شخصية الضريبة يمثل العدالة الضريبية وعليه نستنتج أن الخاضعين للضريبة يتلقون نفس المعاملة الضريبية أي الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في المركز المالي والاجتماعي من مكلف لآخر عند دفع الضرائب هو ما يحقق مبدأ العدالة الضريبية الأفقية.¹

فمثلا:

حقق شخصان دخل يقدر ب: 500000 دج فمن الناحية النظرية يتم معاملتهم معاملة ضريبية واحدة طالما دخل نفسه لكن من باب تحقيق العدالة يجب نظر الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكلا المكلفين فاذا كان الشخص الأول غير متزوج وثاني متزوج يجب الاخذ بعين الاعتبار او إذا الشخص الأول عبارة عن اجر او دخل الشخص ثاني متولد من نشاط صناعي او تجاري وتحمل من خلاله المكلف تكاليف وأعباء لتحقيقه فهنا نأخذ بعين الاعتبار الظروف لتحقيق العدالة الضريبية الافقية.

2. العدالة الرأسية: المقصود بها الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي وحتى المالي والاجتماعي للمكلف بالضريبة أي أن من له وضع اقتصادي جيد يقوم بدفع ضرائب أكثر من الذي له وضع اقتصادي ضئيل وهذا ما يحقق التوزيع العادل للثروة والدخل وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية الرأسية.

الجدول 1 : أنواع العدالة

¹ ص نصر الدين بن شعيب " العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري، المجلد 11، العدد 01، سنة 2020، 423

أنواع العدالة	
العدالة الأفقية	العدالة الرأسية
معاملة المكلفين الذين لديهم نفس دخل بمعدلات ضريبية متساوية مع اخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي.	معاملة المكلفين الذين تختلف دخول بعضهم عن بعض بمعدلات ضريبية غير متساوية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مراجع سابقة

المطلب الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

تلعب عملية التحصيل الجبائي دور المحرك للنظام الجبائي بكامله، فهي تدعم ميزانية الدولة بالإيراد النقدي لتغطية النفقات العامة هذا ما يحتم على مديرية الضرائب إعطائها المكانة الملائمة بها مع توفير بجميع الوسائل البشرية والمادية حتى تؤدي دورها كاملا ويصل التحصيل إلى مستواه الأقصى، وبالتالي تجد الدولة التغطية الكافية الانفاق على المصالح العامة.

الفرع الاول: مفهوم التحصيل الجبائي

تعترف عملية التحصيل مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف الى مصلحة قابضات لضرائب التابعة لمديرية الضرائب والتي تنقلها بدورها الى خزينة العمومية ولقد تعددت تعاريف التحصيل الضريبي لانها تصب في معنى واحد منها:

يعرف التحصيل الضريبي على انه مجموعة العمليات والجراءات التي تعمل على نقل الضريبي من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية للدولة وفقا لمجموعة من القواعد و القوانين الضريبية، فهو اجراء يتم م خلاله تبرئة على غرار النقد و التحويلات و الصكوك البنكية .¹

¹ جمال ايدروج، فيروز قيدوش، نبيلة خفاش، "فعالية التحصيل الضريبي للضرائب الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة دراسات الجبائية، المجلد 14، العدد 27، سنة 2025، الجزائر، ص 158

يعرف التحصيل الضريبي على انه عملية تحويل الضريبة من المكلف الى الموازنة العامة من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية و الإدارية ،وتتم هذه العملية بطرق مختلفة .اما نقدا او تحويلات او غيرها.

فالتحصيل الضريبي يترجم مجموعة من العمليات او الاليات التي يحددها التشريع. ويقوم بها المكلف والإدارة الضريبية او وسيط بينهما بحيث ينتج عنها نقل دين الضريبة من ذمة المكلف الى الخزينة العمومية من اجل مساهمة في تمويل الميزانية العامة، ويكون نقل دين الضريبة من اما طوعيا في الحالة العادية و قد يكون جبريا اذا تعذر ذلك وتعنت المكلف في أداء الضريبة¹

مما تقدم يمكن القول ان عملية تحصيل الضريبي هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية لاستيفاء المبالغ المالية على المكلفين وتحويلها الى الخزينة العمومية.

الفرع الثاني: أهمية واهداف التحصيل الجبائي

أولاً: أهمية التحصيل الضريبي

- تعتبر عملية التحصيل الضريبي ذات أهمية كبيرة، حيث تعد الضرائب من ابرز الموارد المالية التي تعتمد عليها ميزانية الدولة والهيئات المحلية.
- مرحلة تحصيل المرحلة الأهم لسببين: حيث يتم فيها جمع الإيرادات المقررة مسبقا، وتضمن النجاح فيها استمرارية الدورة المالية، اذا لم يتم اكمال هذه المرحلة، ما يؤدي الى ازمة مالية
- تؤدي مرحلة التحصيل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لميزانية الدولة، مما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض من الخارج، ويمنع التأثيرات غير الوطنية على سياستها المالية.
- إن نجاح عملية التحصيل يمكن الدولة من يوجه الدولة نحو استثمارات التي تعزز الرفاهية وتساهم في تطور البلاد²

¹ الحسين مشقق، عبد المالك بشيش "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الاليات و مخاطر التهرب الضريبي، مجلة افاق وعلوم اقتصادية، 2024، الجزائر، ص110

² محمد صالح مباركي " التحصيل الضريبي واقع وفاق " مجلة الاحياء، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021، الجزائر، ص 1076

ثانيا: اهداف التحصيل الجبائي

تتنوع الأهداف الضريبية بين الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية تتمثل في ما يلي:

- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل للميزانية.
- تحصيل الضريبة سنويا كونها من اهم إيرادات الدولة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها.
- يساهم في منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقرها الدولة.
- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بزيادة منسوب الادخار من خلال الحد من الاستهلاك الغير ضروري و ذلك بفرض ضرائب مرتفعة، وتستعمل أيضا كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعانات و التخفيضات .
- يتيح التحصيل الضريبي إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات ذات الدخل المحدود، مما يساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي.
- يتم فرض ضرائب على السلع الضارة بالصحة العمومية لتحقيق الحد من استهلاكها ولتعزيز الصحة العامة¹

الفرع الثالث: قواعد التحصيل الجبائي

إن تحصيل العبء الضريبي من المكلف إلى خزانة الدولة يستوجب وجود قواعد تحدد من قبل المشرع الجبائي وغياها يؤدي الى عدم شرعية و التي يمكننا أن نختصرها في ثلاثة قواعد مهمة كالتالي:²

- الواقعة المنشئة للضريبة
- الملائمة في التحصيل الضريبي.
- الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي

¹ محمد صالح مباركي " مرجع سبق ذكره " ص 1078

² سمية بومعدة، علاء الدين محمد جناي، "انعكاس التدابير الرامية لتوسيع القاعدة الضريبة على التحصيل الضريبي" مجلة افاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، سنة 2024، الجزائر، ص 230

الفرع الرابع: طرق و إجراءات التحصيل الضريبي

أولاً: طرق التحصيل الضريبي

من أجل مساعدة الفرد في دفع الضريبة والدولة في تحصيلها وضعت هذه الأخيرة مجموعة من الطرق لتسهيل عملها وكذا من أجل التماس سيولتها.

1. **طريقة الدفع المباشر:** وحسب هذه الطريقة يتم الدفع مباشرة من طرف المكلف أي من تلقاء نفسه يتم بدفع الضريبة المستحقة عليه .

2. **طريقة الأقساط المقدمة:** يدفع المكلف حسب هذه طريقة اقساط متساوية دورية خلال السنة المالية¹ وتنطوي هذه الطريقة على الميزة كبرى فهي تزود الخزينة العامة بسيولة متدفقة من الإيرادات على مدار السنة إلى جانب أنها تخفف وقع الضريبة على الممول، وسهولة دفعها عكس إذا كانت دفعة واحدة في نهاية السنة مما يجعل الممول يبحث عن سبيل التهرب منها.

3. **طريقة الاقتطاع من المصدر:** تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد ما تُدفع الضريبة بواسطة شخص آخر، وتمتاز هذه الطريقة بـ:

- سهولة وسرعة التحصيل.
- استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.
- لا يشعر المكلف بوقع الضريبة وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها.
- انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة، لأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى أجراً نظير ذلك.²

¹ فاتح زعيتر، "اليات الرقابة الجبائية و مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي" المجلد 11، العدد 01، 2024، الجزائر، ص 525

² بارش عيسى، بيلمان يمنية "التحصيل الجبائي في الجزائر" المجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، ديسمبر 2021، الجزائر، ص 92

ثانياً: إجراءات التحصيل الضريبي

قبل التطرق إلى سير آليات التحصيل الضريبي لابد أن يكون المكلف على استعداد وقابلية للدفع، ولا بد أن يصرح بوجود نشاط تجاري الذي يخضع للضريبة وذلك بامتناله للقواعد والقوانين التي تدير مجالات الضريبة، وتتولى هذه المهام مفتشية الضرائب.

1. تكوين الملف: يتعين على جميع الأشخاص سواء طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى

مفتشية الضرائب التابعة لها مقر نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي: ¹

❖ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- شهادة الميلاد الأصلية
- شهادة الإقامة.
- نسخة من عقد الكراء أو الملكية.
- طلب خطي للوضعية الجبائية.
- تقرير المحضر القضائي.

❖ بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات)

- شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركائه.
- هيكل المؤسسة.
- عقد الكراء أو الملكية.
- شهادة الإقامة للمسير وشركائه.
- طلب خطي للوضعية الجبائية.
- تصريح شرعي القضائي.

إذا بدأ المكلف نشاطاً تجارياً دون التصريح بالوجود لمدة شهر، فإنه يتعرض لعقوبات جبائية من طرف مفتشيات الضرائب الإقليمية، والتي قد تصل إلى فرض غرامات مالية.

¹ فاتح زعيتير، مرجع سابق، ص 525

2. إخضاع المكلف لنظام جبائي معين: هناك نوعان من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزائي. يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاط الذي يمارسه وحسب رقم الأعمال الذي يحققه.

أ. النشاط التجاري: إذا تعدى رقم الأعمال 1000000 الحد القانوني، فإن المكلف يخضع للنظام الربح الحقيقي، وفي حالة عدم بلوغ هذا الحد يخضع للنظام الضريبة الجزائية الوحيدة.

ب. النشاط الصناعي: إذا تعدى رقم الأعمال الحد المحدد، يفرض عليه النظام الربح الحقيقي، أما إذا كان أدنى من ذلك فيخضع للنظام الضريبة الجزائية الوحيدة، ولكل نظام خصائصه المختلفة.

بعد تسجيل المكلف في النظام الجزائي، تقوم مفتشية الضرائب ببعض الخطوات، حيث:

- يتم إرسال وثيقة سنوية للمكلف قبل 02/01 من السنة التي تلي تحقيق رقم الأعمال.
- ثم تُرسل وثيقة أخرى تسمى (G)، ويتم فيها اقتراح رقم الأعمال مع مراعاة طبيعة النشاط.¹

وفي حالة رفض المكلف رقم الأعمال المقترح:

- يقوم بتبرير الرفض في نفس الوثيقة، ويمكن للمفتشية تعديل الرقم إذا اقتنعت بالتبريرات المقدمة.

بعد ذلك تقوم المفتشية بإرسال وثيقة جبائية تسمى G09، ويتم استخراجها في أربع نسخ:

- النسخة الأولى: تُدرج في الملف.
- النسخة الثانية: تُرسل إلى قابض الضرائب.
- النسخة الثالثة: تُسلم إلى المكلف.
- النسخة الرابعة: تُرسل إلى المديرية العامة للضرائب.

ويبقى المكلف خاضعاً لهذا النظام لمدة سنتين قابلة للتجديد، بنسبة مرتفعة أو منخفضة. أما النظام الحقيقي فهو يعتمد على التصريح الحقيقي برقم الأعمال، ويتطلب عملاً محاسبياً دقيقاً، خاصة للمؤسسات الكبيرة.

¹ بارش عيسى، مرجع سابق، ص 92

3. تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب: تقوم مفتشية الضرائب بتحضير وإرسال إشعار بالدفع للمكلف، والذي يتضمن:

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

يتم إرسال هذا الإشعار سنوياً في شهر جانفي أو في السنة الموالية للسنة التي تم فيها تحقيق الدخل.

يقوم المكلف بملء وثيقة تسمى G01 وإعادتها قبل 01 افريل، والتي تحتوي على:

- الاسم واللقب
- الرقم الجبائي
- مبلغ الدخل
- العنوان بعد استلامها، تقوم مفتشية الضرائب بمعالجة المعلومات وإرسالها إلى المركز المختص (وثيقة 601)، حيث يتم حساب الضريبة وإصدار إشعار بالدفع¹

المطلب الثالث: اثر العدالة الجبائية على التحصيل الجبائي

تُعَدّ العدالة الجبائية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نظام ضريبي فعال، إذ لا يقتصر دورها على تحقيق الإنصاف بين المكلفين، بل يتعدى ذلك ليشمل تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والأفراد، مما ينعكس إيجاباً على مستوى التحصيل الجبائي. فكلما كان النظام الجبائي قائماً على أسس عادلة، زاد شعور المكلفين بالرضا، وارتفعت درجة التزامهم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحسين مردودية التحصيل الجبائي.

¹ بارش عيسى، بيلمان يمينة، مرجع سابق، ص92

الفرع الأول: تأثير العدالة الجبائية على الامتثال الضريبي

أولاً: الامتثال الضريبي

يقصد بالامتثال الضريبي مدى التزام المكلفين بدفع الضرائب المستحقة عليهم وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها في الوقت تقديم القرار، حيث يعتبر المكلفون الذين يمثلون ضريبياً هم الذين يصرحون بشكل صحيح ودقيق عن مختلف دخولهم ويدفعون ضرائبهم في الآجال المطلوبة. ويمكن أن يكون هذا الامتثال طوعياً نابعاً من قناعة داخلية، أو إجبارياً نتيجة لرقابة الإدارة الجبائية².

العدالة الجبائية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الامتثال الطوعي، حيث إن شعور المكلف بأن النظام الضريبي عادل ويأخذ بعين الاعتبار قدرته التكاليفية يجعله أكثر استعداداً للالتزام. كما أن تحقيق المساواة بين المكلفين وعدم التمييز بينهم يعزز الثقة في الإدارة الجبائية فيلتزم المكلفين بدفع الضرائب كواجب من واجبتهم القانونية اتجاه الحكومة ذلك بتصريح بمختلف دخولهم وارباحهم .

ثانياً: الحد من التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي يسعى من خلاله المكلف الى الامتناع عن دفع الضريبة المستحقة كلياً او جزئياً، دون ان يقوم بنقل عبئها الى شخص اخر , و لتحقيق التهرب الضريبي يلجأ المكلف القانوني الى استخدام عدة طرق قد تكون مشروعة او غير مشروعة بانتهاك القوانين و يعرف بالغش الضريبي و دون انتهاك القوانين يعرف بالتجنب الضريبي³.

فان العدالة الجبائية تساهم في تقليل هذه الظاهرة، فيشعر المكلف بأن العبء الضريبي موزع بشكل عادل، والجميع يخضع لنفس القواعد والمبادئ، مما يعزز الالتزام ويحد من التهرب والتصريح الكاذب⁴.

1

² سليمة واضح، عيسى سماعين "متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07 العدد 02، 2023، الجزائر، ص 194

³ معروف رابح، لسلو مبارك، "تحليل استجابة الحكومة الضريبية (العبء الضريبي وشفافية الانفاق الجبائي) في الحد من تهرب الضريبي" مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2025، الجزائر، ص 799

⁴ الحسين مشقق، عبد المالك بشيش " نفس مرجع سابق"، ص 116، 115 .

ومنه، فإن تحقيق العدالة الجبائية يُعد وسيلة فعالة لمحاربة التهرب الضريبي وتحسين مستوى التحصيل.

الفرع ثاني: دور العدالة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي

اختلف بعض الباحثين في تحديد مفهوم الوعاء الضريبي، فذاك من اعتبر الوعاء الضريبي على انه الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أي المادة التي تفرض عليها الضريبة، وهناك فريق آخر ركز على القدرة التكليفية بحيث يجب الاخذ بعين الاعتبار مقدرة المكلف المالي.

أي ان الوعاء الضريبي على انه المادة او المال او الشخص الخاضع للضريبة، أي المنبع التي تقتطع منه الدولة الضريبة.

يساهم تحقيق العدالة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي من خلال إدماج أكبر عدد ممكن من المكلفين ضمن النظام الجبائي، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية لتمويل الخزينة العمومية من خلالها يتم دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

فعندما يكون النظام الضريبي عادلاً وواضحاً، فإنه يشجع الأفراد والمؤسسات على التصريح الحقيقي بمدخلاتهم والانخراط في الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى زيادة عدد الخاضعين للضريبة.

كما أن العدالة الجبائية تساهم في تحقيق مبدأ العمومية، الذي يقضي بخضوع جميع الأفراد للضريبة دون استثناء، وهو ما ينعكس إيجاباً على حجم الإيرادات الجبائية.

وبذلك، فإن توسيع الوعاء الضريبي يعتبر من أهم النتائج المباشرة لتحقيق العدالة الجبائية.

¹ محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة وإدارية، العدد 03، جوان 2015

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يعد موضوع العدالة الجبائية و علاقتها بالتحصيل الجبائي من المواضيع التي خطيت بالاهتمام كبير في الادبيات الاقتصادية نظرا الأثرة المباشرة على سلوك المكلفين بالضريبة و مستوى الامتثال الضريبي، و قد تنازلت العديد من الدراسات هذه العلاقة من زوايا مختلفة، سواء من خلال تحليل اثر الإصلاحات الجبائية او دور الإدارة الجبائية ، و الحوكمة في تحسين التحصيل .

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

دراسة الهامل ايناس، و ملياني وداد.

تهدف هذه الدراسة الى ابرز مكانة التحصيل الضريبية في الاقتصاد الوطني بشكل عام و تمويل و تحسين مداخل الجماعات المحلية، و مدى ارتباط و تأثير الضرائب على تمويل ميزانية الجماعات المحلية و مدى مساهمتها في نفقاتها .

ومن بين اهم النتائج المتوصل اليها:

- تساهم عملية التحصيل الضريبي بشكل كبير في تمويل الجماعات المحلية ومنه الاقتصاد الوطني.
- غياب وجود الإدارات الالكترونية يؤثر بدرجة كبيرة في عملية التحصيل الجبائي¹

الدراسة الثانية: دراسة تحت عنوان دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى تسليط الضوء على الدور الذي يؤديه معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من اثره السلبي على مردودية التحصيل الضريبي اهم مصدر الإيرادات الدولة و نظرا لغياب الامتثال الضريبي الشامل يعتبر التهرب الضريبي من اكبر التحديات التي تواجهها الإدارة الجبائية.

وقد خلصت نتائج الدراسة الى ان تطبيق معايير الحوكمة الجبائية يؤدي الى إضافة الثقة و المصادقية على القوائم المالية و على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين و منه الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

¹ الهامل ايناس و ملياني وداد , اثر التحصيل الضريبي في تحسين مداخل , رسالة ماستر , جامعة ادراة الجزائر , سنة 2023 .

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ان التهرب الضريبي يؤدي الى اهدار المال العام واضعاف الحصيلة الضريبية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.
- فالتهرب الضريبي يعرقل تحقيق العدالة الضريبية ويصبح توزيع الأعباء الضريبية غير عادل أي يتحمله أصحاب الدخل الضعيف كما هو الحال في الضريبة على المرتبات والأجور.
- لا غني للنظام الضريبي الفعال عن الحوكمة الجبائية فالاستناد الى معاييرها يسمح للإدارة الضريبية بتحقيق اهداف السياسة الضريبية وتحسين علاقتها بالمجتمع الضريبي.
- تطبيق معايير الحوكمة له دور كبير في القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي فهي تقوم بتأطير العلاقة بين كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة عن طريق الشفافية في التعامل بينهما واثابة فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات ومسائلة كل منها و بالتالي تشديد الرقابة الجبائية لضبط أي محاولة تملص من دفع الضريبة من طرف المكلفين و ضبط انتشار الفساد الجبائي داخل الإدارة الضريبية.

بناء على نتائج التي تم التواصل اليها يمكن ان توصي ب الآتي:

- إعادة النظر في النظام الجبائي من خلال إزالة التعقيدات و الغموض الواردة فيه، و وضع نظام يتميز بالاستقرار.
- اشراك المجتمع الضريبي في رسم السياسات الضريبية.
- تعزيز الرقابة الجبائية وتطبيق الصارم للعقوبات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الضريبي.
- اعداد نظام جبائي الكتروني يعتمد على التقنيات الحديثة في مجال الاعلام والاتصال.
- العمل على تأهيل الكوادر البشرية والسهر على تنظيم دورات تكوينية.
- العمل على زيادة الوعي لدى افراد المجتمع بالأمور المتعلقة بالحوكمة.
- ضرورة التركيز على القيام بدورات علمية وندوات حول الحوكمة ومنها الحوكمة الجبائية ضمن المسافات العلمية التي يتم تدريسها.¹

¹الطيب عبيدي، عائشة بوشخي، دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، المجلد 04 ، العدد 02 ، السنة 2021، الجزائري.

دراسة محمد مباركي صالح.

يحتل التحصيل الجبائي المكانة الهامة من بعد عمليات التأسيس للضريبة بواسطته تتحول الوضعيات الجبائية من الحالة الرقمية الى الحالة النقدية وباعتبارها الوسيلة الأهم لتمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

و في ورقتنا هذه نستعرض في المبحث الأول التحصيل الجبائي، و اجراءاته و اشكاله و قواعده .

كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ان تحسن في التحصيل الضريبي لا بد ان تسبقه جملة إجراءات ضرورية، منها :
- ان يعرف القائمون على المنظومة الجبائية الوطنية ان مكمن الضعف في التحصيل الضريبي مرده عدم الاهتمام بالمواطن عموما سواء كان مكلفا بالضريبة او عوناً في إدارة الضرائب او من المجتمع العام (المحيط)، ذلك ان التغير الناجح هو الذي ينصب على الانسان لأنه هو الغاية والوسيلة في نفس الوقت.
- ان مرحلة التحصيل الجبائي كما راينا هي مرحلة الأهم من مراحل التأسيس للضريبة، كونها هي المرحلة التي تنتقل بالأرقام من الحالة الرقمية الى حالة السيولة المالية تمويلا لميزانية الدولة¹

دراسة يحيى نصيرة.

تهدف هذه الدراسة الى توضيح اهم خطوات ومراحل عملية التحصيل الضريبي و توصلت هذه الدراسة الى انه رغم وجود علاقة وطيدة بين القابض و مصالح كل قبضة الا انه القابض هو الذي له صفة المسؤول الأول و المخول له قانونا المصادقة عليها و مراقب.

و توصلت هذه الدراسة الى:

- ضرورة تبني قوانين ونظم تشريعية مساندة للعصرنة التي تشهدها مختلف القطاعات.
- ضرورة تبني برامج تساهم في عملية التحصيل الجبائي بهدف كسب الوقت والجهد معا.

¹ محمد الصالح مباركي، نفس مرجع سابق، ص 1075 _ 1096 .

— يهتم الوضع الاقتصادي الجزائري على مهن ومواكبة التطور حتى تكون قادرة على أداء الدور وتجنب كافة اشكال التهرب الغش في عملية التحصيل الجبائي.¹

دراسة: ادري عدنان.

تناول الباحث في هذه الدراسة قواعد التحصيل الضريبي و طرقه و ضماناته، كذلك علاقة الحساسية الضريبية و الضغط الجبائي بالتحصيل الضريبي، و الإدارة الجبائية قبل الإصلاحات و بعدها كما تطرق الى سيكولوجية الضريبة في الجزائر.²

الدراسة السادسة: دراسة خبانة نور الإسلام.

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية التحصيل الضريبي للدولة واثرها على الصالح العام، و كذلك معرفة الطرق المختلفة التي من خلالها تقوم الغدارة الضريبية بعملية تحصيل ديونها من المكلفين.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت الى ان عملية التحصيل الضريبي لها دور كبير في تنشيط الاقتصاد الوطني، الا ان هناك قصور في المحصلات الضريبية و السبب يعود الى عدة عوامل من بينها الضغط الضريبي و الازدواج الضريبي، كذلك التهرب و الغش الضريبي، فكانت ضرورة الحتمية لوضع وسائل و إجراءات ردعية لتقليل من هذه الآفات السابقة الذكر.³

الدراسة السابعة: دراسة معزوز دليلة.

تكتسي الضريبة أهمية بالغة في اطار السياسة العامة للدولة اذا تعد اهم رافد و مورد لميزانية الدولة لمجابهة الأعباء العامة الى جانب دورها في تحقيق السلم الاجتماعي و النمو و الرفاه الاقتصادي، و لذلك شكلت عملية تحصيلها ضرورة ملحة، و قد عهد بهذا العمل للإدارة الضريبية عن القيام بواجبه او كنتيجة لجرائم التهرب التي ينتج عنها غرامات الجبائية و التحصيل الجبائي، يكون وديا و اذا لم ينجح تحول الى التحصيل الجبري الذي يتخذ صورا متعددة منها الحجز على العقارات و منقولات المدين او على حساباته البنكية، سنحاول من خلال

¹ نصيرة بجاوي ، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة معرف ، العدد 16 ، الجزائر، سنة 2014.

² عدنان ادري ، التحصيل الضريبي و الإدارة الجبائية في الجزائر ، سنة 2021 ، الجزائر.

³ خبانة نور الإسلام و كريم نور الإسلام ، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، جامعة برج بو عرييج ، الجزائر، سنة 2020 _ 2021 .

هذه الورقة البحثية البحث في الدور الذي يلعبه الحجز في التحصيل الضريبي و مدى الاعتماد عليه من طرف الإدارة الضريبية كإجراء يسمح بالمحافظة على أموال الخزينة العمومية .

و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- بالرغم من ان الحجز الإداري يعتبر من بين اهم الإجراءات التي تسمح بالتحصيل الضريبي، الا ان الإدارة الضريبية أصبحت لا تلجأ الى هذا النوع من التحصيل، و هذا يعود الى :
- قلة كفاءة موظفي الإدارة الضريبية و عدم امتلاكهم الخبرة في مجال توقيع الحجز، ضف ان القوانين الضريبية تتميز بالشعب و الغموض من ناحية الإجراءات تتخذ وقتا و كذلك تتطلب جهدا، هذا ما جعل الدين الضريبي يتراكم و يتزايد حجمه دون إمكانية تحصيله، اذ تقتصر الإدارة الضريبية فقط على انتظار التنفيذ من طرف المحضر القضائي لفائدة احد الأشخاص¹

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.

الدراسة الأولى: Emmanuel Kitons goal galls

بحث منشور في دائرة الشؤون المالية، صندوق النقد الدولي، حيث تهدف هذه الدراسة الى دراسة الرقمنة الحكومة والامثال الضريبي انحدار الفجوة التجارية، وحجم الإيرادات الضريبية وهذا كله بعد دخول الرقمنة للإدارة الجبائية، ومنه إيجاد حلول فعالة في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي التجاري عبر الحدود وبين الدول.

وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:

- ان التهرب الضريبي عبر الحدود وأهمية بالغة وأصبحت هذه الظاهرة أكثر انتشار في الآونة الأخيرة؛ وان الرقمنة تلعب دورا كبيرا في التخفيف من التهرب الضريبي عبر الحدود.
- كما ان استخدام الرقمنة في الحد من هذا التهرب تزيد من احتمالية رفع الإيرادات.²

¹ دليلة معروز ، مريم مسقم التحصيل الضريبي عن طريق الحجز ، المجلد 06 ، العدد 03 ، السنة 2021 ، الجزائر.

² Emmanuel Kitons .goal galls .Taxa évasion tough cross border fraude. international criticism journal .2020

الدراسة الثانية: Gotha Farrar Morin Rennie

يفترض تايلر ان التصورات شرعية السلطة القانونية تتوسط تأثير العدالة على الامتثال الافراد للقانون , نطبق نظرية تايلر على السياق الضريبي لتعزيز فهمنا للعلاقة بين تصورات دافعي الضرائب للعدالة و الامتثال , نأخذ في الاعتبار كلال من العدالة التوزيعية و الإجرائية , تشير نتائجنا التجريبية , باستخدام بيانات من 389 دافع ضرائب امريكي , الى ان العدالة التوزيعية و العدالة الإجرائية تشجعان امتثال دافعي الضرائب , و ان تأثيرات العدالة هذه تراكمية علاوة على ذلك نجد ان تصور الشرعية يتوسط العلاقة بين كل نوع من أنواع العدالة و الامتثال , و بالتالي يزيد من ميل دافعي الضرائب الى دفع ضرائبهم .¹

الدراسة الثالثة: Anna Abritai Che azimuths

تهدف هذه الدراسة الى فحص الدور الوسيط لعدالة الضرائب في العلاقة بين المعرفة الضريبية و تعتقد الضرائب , و الامتثال الضريبي الطوعي استنادا الى 200 عينة من دافعي الضرائب , وجد ان المعرفة الضريبية تزيد من تصورات عدالة الضرائب مما يزيد بالتالي من سلوك الامتثال الضريبي , و بالمثل فان تصورات عدالة الضرائب لا تقلل من الامتثال الضريبي بشكل غير مباشر من خلال دور تصورات عدالة الضرائب , وهذا يعني انه لا ينبغي للسلطات الضريبية التركيز فقط على اخلال او تطوير قواعد ضريبية عادلة لدافعي الضرائب بل يجب ان تكون قادر على توصيل الأساس المنطقي لقاعدة ضريبية في سياق كيفية تغلغل العدالة في النظام الضريبي لفئات معينة من دوافعي الضرائب , و وجدت دراستنا انه في الحالات التي لا يكون فيها تبسيط الضرائب ممكنا , يمكن ان يؤدي هذا الشكل من نشر المعلومات الى امتثال افضل بين دافعي الضرائب .

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

— يتمثل قيد هذه الدراسة في انها لم تحلل عدالة النظام الضريبي بناء على ابعاد متعددة , بلا حللتها كمفهوم واحد و قد تناولت دراسات عديدة مثل (عزمي و بيرومال 2008 , جيليجان وريتشاردسون 2005 , سعد 2010) , اثر ابعاد عدالة النظام الضريبي المختلفة على الامتثال الضريبي الطوعي , و يمكن للبحوث المستقبلية قياس الأثر الوسيط لهذه الابعاد المختلفة , كالعدالة التوزيعية و الإجرائية ,

¹ Jonathan Farrar . Morin Rennie. Taxa farines and compliance . Humber 02 .

في حالات ضريبية معقدة و بين دافعي الضرائب المطلعين و هذا من شأنه ان يساعد السلطات الضريبية في تصميم قواعد ضريبية محددة لمعالجة ابعاد معينة من عدالة النظام الضريبي ¹.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض و تحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العدالة الجبائية و علاقتها بالتحصيل الجبائي, يمكن ابراز أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية , وذلك من حيث الأهداف و المنهجية و النتائج , كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 2 : ابراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الدراسات السابقة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
دراسة اثر التحصيل الضريبي في تحسين مداخيل الجماعات.	تختلف في انها ركزت على الجماعات المحلية وليس على العدالة الجبائية كعامل مؤثر.	تدقق مع دراسة في التركيز على التحصيل الضريبي وأهميته في تمويل الدولة.
دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.	تختلف في تركيزها على الحوكمة بدل العدالة الجبائية.	تشابه في هدف تحسين التحصيل الضريبي ومحاربة التهرب.
تحسين الإصلاحات في زيادة التحصيل الضريبي.	تختلف في انها تركز على الإصلاحات وليس العدالة كعامل أساسي.	تتفق في دراسة العلاقة بين السياسات الجبائية والتحصيل.
تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر.	تختلف في كونها دراسة تقييمية دون ربط مباشر بالعدالة كعامل أساسي.	تشابه في تحليل واقع التحصيل الضريبي.
التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر	تختلف في انها لا تركز على مفهوم العدالة الجبائية.	تتفق في ابراز أهمية التحصيل في زيادة الإيرادات.

¹ Anna Abritai Che Aze. The médiation effet of taxa justice and Voluntary compliance. skin.Humber 01 .y2016

طرق التحصيل الجبائي في الجزائر.	تختلف في انها تقنية وإجرائية أكثر من كونها تحليلية لمفهوم العدالة.	تتشابه في تناول اليات التحصيل.
التحصيل الضريبي عن طريق الحجز.	تختلف في تركيزها على نوع معين من الضرائب فقط .	تتفق في دراسة أدوات التحصيل.

المصدر: من اعداد الطالبتين

خلاصة الفصل

من خلال الجانب تؤدي العدالة الجبائية إلى تحسين فعالية التحصيل الجبائي من خلال عدة جوانب، أهمها تقليل تكاليف التحصيل، حيث إن ارتفاع مستوى الامتثال الطوعي يقلل من الحاجة إلى إجراءات الرقابة والمتابعة.

كما تساهم العدالة في تحسين مردودية النظام الجبائي، إذ تؤدي إلى زيادة الإيرادات دون الحاجة إلى رفع معدلات الضرائب، وذلك بفضل التزام المكلفين وتوسيع الوعاء الضريب.

إضافة إلى ذلك، فإن العدالة الجبائية تعزز استقرار النظام المالي للدولة، من خلال توفير موارد مالية منتظمة ومستدامة، مما يساعد على تمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعليه، فإن العدالة الجبائية لا تمثل فقط مبدأ أخلاقياً، بل تُعد أداة فعالة لتحسين أداء النظام الجبائي وزيادة فعاليته.



تمهيد

بعد تأصيل الإطار النظري لمفاهيم العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي، ننتقل في هذا الفصل إلى الجانب الميداني من الدراسة، والذي يهدف إلى إسقاط المقاربات النظرية على أرض الواقع واختبارها عملياً حيث نسعى من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى استقصاء آراء عينة متنوعة من المكلفين بالضريبة (أشخاص عاديون، ممثلو أشخاص معنويين) والمهنيين (محاسبون)، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين العدالة الجبائية وفعالية التحصيل الجبائي في البيئة الجزائرية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية ويتضمن عرضاً للإجراءات المنهجية المتبعة، بدءاً من تحديد منهج الدراسة، وتوصيف المجتمع والعينة، وصولاً إلى تصميم أداة جمع البيانات (الاستبيان) وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها ويُخصص هذا المبحث لعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS)، ثم مناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء فرضيات الدراسة، وصولاً إلى استخلاص النتائج النهائية التي تجيب على إشكالية البحث.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في الجانب الميداني من الدراسة، حيث يتم تحديد المنهج العلمي المعتمد، وتوصيف أدوات جمع البيانات والمعالجة الإحصائية، بالإضافة إلى ضبط متغيرات الدراسة وتعريفها إجرائياً.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة

يمثل المنهج العلمي المسار الذي يسلكه الباحث للإجابة على إشكالية بحثه والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على التكامل بين المنهجين التاليين:

1. المنهج الوصفي: تم توظيف هذا المنهج في الجانب النظري من خلال جمع البيانات المتعلقة بمفاهيم

العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي، وفي الجانب الميداني من خلال وصف خصائص عينة الدراسة وتحديد اتجاهات آرائهم عبر حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية.

2. المنهج التحليلي: يهدف هذا المنهج إلى تجاوز الوصف السطحي للبيانات نحو تحليل أعمق لطبيعة

العلاقات بين متغيرات الدراسة وقد تم استخدامه لاختبار الفرضيات عبر تطبيق أساليب الإحصاء الاستدلالي، مثل تحليل الارتباط والانحدار، بهدف قياس قوة واتجاه العلاقة والأثر بين متغيري الدراسة.

متغيرات الدراسة تتكون الدراسة من متغيرين رئيسيين كما هو موضح أدناه:

1. المتغير المستقل (العدالة الجبائية): وهو المتغير المؤثر الذي تسعى الدراسة إلى قياس درجة إدراك المكلفين

لتحقيقه بأبعاده المختلفة (الأفقية، العمودية، الاجتماعية، والقانونية)، واختبار مدى تأثيره على المتغير التابع.

2. المتغير التابع (التحصيل الجبائي): وهو المتغير المتأثر أو الظاهرة المراد تفسيرها، ويعكس في هذه

الدراسة مدى فعالية عملية التحصيل الجبائي من وجهة نظر المكلفين، من خلال أبعاده المالية، الإدارية، التقنية، والسلوكية (الامتثال)

الجدول 3: يوضح متغيرات الدراسة الرئيسية

اسم المتغير	نوع المتغير
العدالة الجبائية	المتغير المستقل
التحصيل الجبائي	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الإطار النظري للدراسة.

كما تتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات الشخصية (الجنس ، السن ، المستوى ، طبيعة العينة) والتي تم استخدامها لوصف خصائص عينة الدراسة وفهم سياق إجاباتهم.

الفرع الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

المجتمع: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الفئات التي لها علاقة مباشرة بالنظام الجبائي في الجزائر، ويشمل ثلاث فئات رئيسية:

- الأشخاص العاديون : بصفتهم مكلفين بالضريبة كأفراد (موظفين، أصحاب مهن حرة، إلخ).
- الأشخاص المعنويون : بصفتهم مكلفين بالضريبة كشركات ومؤسسات.
- المهنيون المختصون : ويتمثلون في المحاسبين والخبراء الماليين الذين يتعاملون مع الإجراءات الجبائية بشكل يومي ودقيق.

أولاً: تعريف مركز الضرائب لولاية ورقلة:

هو عبارة عن هيئة إدارية عمومية تابعة لوزارة المالية تتكفل بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية.

ثانيا: مهام مركز الضرائب:

ينشط مركز الضرائب في:

1. في مجال الوعاء:

- تسيير الملفات الجبائية للأشخاص المعنويين الخاضعين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات
- تسيير الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

2. في مجال التحصيل:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

3. في مجال الرقابة:

- البحث واستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة وتقييم نتائجها.

4. في مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى.
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

5. في مجال الاستقبال والإعلام:

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- تنظيم وتسيير المواعيد.
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة.

عينة الدراسة: نظراً لاتساع حجم مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول إلى كافة أفرادها، اضطرت الدراسة إلى الاعتماد على أسلوب العينة لدراسة خصائص المجتمع.

طريقة اختيار العينة: تم الاعتماد على طريقة العينة الميسرة (أو العينة العرضية) حيث تم اختيار أفراد العينة بناءً على سهولة الوصول إليهم واستعدادهم للمشاركة في الدراسة، وقد تم الحرص قدر الإمكان على تنوع العينة لتشمل الفئات الثلاث المذكورة في مجتمع الدراسة لضمان تمثيل وجهات نظر مختلفة.

حجم العينة: تم توزيع عدد من الاستبيانات على أفراد من الفئات المستهدفة، وبعد عملية الجمع والمراجعة، تم استبعاد الاستبيانات غير المكتملة أو غير الصالحة، وعليه بلغ الحجم النهائي للعينة التي خضعت للتحليل الإحصائي 34 استبانة صالحة، وهو ما يمثل الحجم الفعلي الذي بنيت عليه نتائج هذه الدراسة.

الجدول 4: احصائيات الاستبيانات الموزعة والصالحة

البيان	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الملغاة	الاستبيان الصالحة
العدد	40	36	02	34
نسبة المئوية	%100	%90	%5	%85

المصدر : من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وقد تم تصميمه مع مراعاة الوضوح والشمولية والتسلسل المنطقي، حيث تم تقسيمه إلى جزأين رئيسيين:

➤ الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية : تضمن هذا الجزء مجموعة من الأسئلة حول المتغيرات الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، طبيعة العينة)، بهدف توصيف خصائص عينة الدراسة وفهم السياق الذي تنتمي إليه.

➤ الجزء الثاني: محاور الدراسة : تكون هذا الجزء من ثلاثة محاور رئيسية لقياس متغيرات الدراسة:

- المحور الأول: أشكال العدالة الجبائية : حُصص لقياس المتغير المستقل، وتكون من (12) عبارة موزعة على أربعة أبعاد.
- المحور الثاني: أبعاد التحصيل الجبائي: حُصص لقياس المتغير التابع، وتكون من (12) عبارة موزعة على أربعة أبعاد.
- المحور الثالث: العدالة كآلية لرفع التحصيل : حُصص لقياس تصورات العينة للعلاقة بين المتغيرين، وتكون من (12) عبارة.

وللإجابة على عبارات المحاور، تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي ، حيث طُلب من المشاركين تحديد درجة موافقتهم على كل عبارة وتم ترميز الإجابات رقمياً لأغراض التحليل الإحصائي كما يلي : (أوافق: 3، محايد: 2، لا أوافق: 1).

ولتفسير دلالة المتوسطات الحسابية التي تم استخلاصها من التحليل، تم بناء معيار لتحديد اتجاه الإجابات، وقد تم ذلك رياضياً عبر حساب طول الفئة:

$$\text{المدى} = 3 - 1 = 2.$$

$$\text{طول الفئة} = 3 / 2 = 0.67 \text{ (تقريباً)}$$

بناءً على ذلك تم تحديد مستويات الموافقة كما يوضحها الجدول التالي، وهو المرجع الذي تم استخدامه في تفسير جميع نتائج الدراسة.

الجدول 5: قيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس لكارت الثلاثي

الاتجاه	المتوسط المرجح
لا أوافق	من 1 إلى 1.66
محايد	من 1.67 إلى 2.33
أوافق	من 2.34 إلى 3

المصدر : من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني : الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها، وبعد جمع وتفرغ بيانات الاستبيانات، تمت معالجتها وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد شملت الأساليب الإحصائية المعتمدة ما يلي:

1. أساليب الإحصاء الوصفي: تم استخدامها لوصف وتلخيص خصائص العينة ومتغيرات الدراسة،

وشملت:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد الاتجاه العام لآراء العينة (أوافق، محايد، لا أوافق) تجاه كل عبارة وكل محور، ولقياس مدى تشتت أو تجانس هذه الآراء.

2. أساليب الإحصاء الاستدلالي : تم استخدامها لتعميم النتائج على مجتمع الدراسة واختبار الفرضيات

وشملت:

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الثبات والاتساق الداخلي لأداة القياس (الاستبيان)
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس طبيعة وقوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيري الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Linear Regression) لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج، واختبار فرضيات الوساطة.

اختبار (T) و (F) : للتحقق من الدلالة الإحصائية لمعاملات ونماذج الانحدار.

صدق وثبات أداة الدراسة : لقد تم إجراء العديد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته وثباته ، مستخدمين في ذلك تحكيم الاستبيان من طرف محكمين أساتذة متخصصين في هذا الموضوع ، بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق والثبات.

صدق المحكمين : حيث عُرض الاستبيان في صيغته الأولى على الأستاذ المشرف وعدد من الأساتذة المختصين، وطلب منهم إبداء آرائهم حول مدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية وملاءمتها لقياس محاور الدراسة ، وبناءً على ملاحظاتهم تم إجراء التعديلات اللازمة للوصول إلى النسخة النهائية للاستبيان، مما أكسبه درجة عالية من الصدق.

ثبات الأداة: يقيس الثبات مدى استقرار نتائج الأداة عند تكرار القياس وللتأكد من ثبات الاستبيان، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لفقراته وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

حجم العينة (N=34)

الجدول 6: يوضح معاملات ثبات الأداة حسب المعامل (ألفا كرونباخ)

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
36	0,889

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ بلغ حوالي 88.90 % وهي نسبة مقبولة جداً بالنسبة للعلوم الاقتصادية التي تعتمد عليها ابتداءً من 62% ، وهو مقبول إحصائياً، مما يعني ثبات أداة الدراسة وصلاحياتها للإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

بعد قيامنا بتفريغ الاستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة والبالغ عددها 34 استبياناً في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، سنعرض فيما يلي مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية

يهدف هذا الفرع إلى وصف الخصائص الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة، وذلك من خلال تحليل متغيرات (الجنس، السن، المستوى التعليمي، وطبيعة العينة)، وهو ما يساعد على فهم السياق الذي تم فيه جمع البيانات.

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس : يعد متغير الجنس أحد المتغيرات الديموغرافية الأساسية التي تساهم في فهم تركيبة العينة ، ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب هذا المتغير.

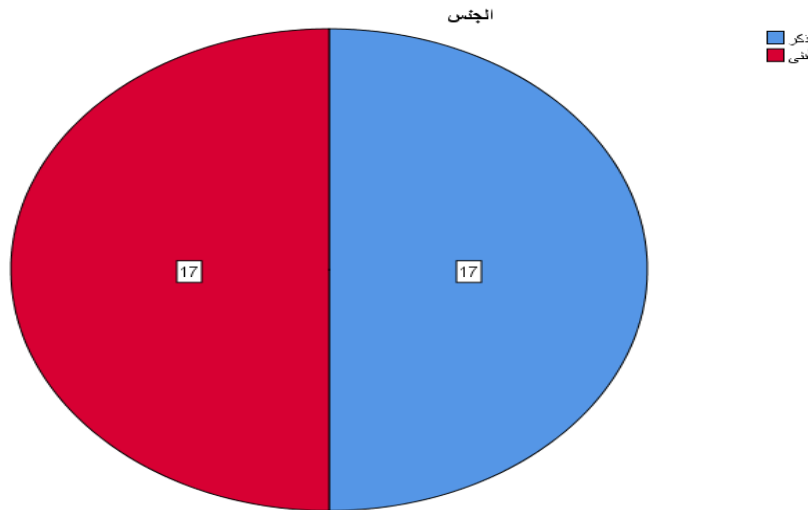
الجدول 7: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
50 %	17	ذكر
50 %	17	أنثى
100 %	34	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

وسنوضح في التمثيل البياني الآتي طبيعة الجنس للمستجوبين:

الشكل 1: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

يُظهر الجدول رقم (05) أن عينة الدراسة تتكون من توزيع متساوٍ تماماً بين الذكور والإناث، حيث شكل كل منهما نسبة 50% من إجمالي العينة ، هذا التوازن المثالي يعتبر نقطة قوة في الدراسة، حيث يضمن عدم تحيز الآراء نحو وجهة نظر جنس دون الآخر حول مفاهيم العدالة والتحصيل الجبائي بشكل متكافئ.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن: يمثل متغير السن مؤشراً على مستوى الخبرة الحياتية والمهنية لدى أفراد العينة، مما قد ينعكس على درجة وعيهم وتصوراتهم تجاه النظام الجبائي والتزاماته. يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية.

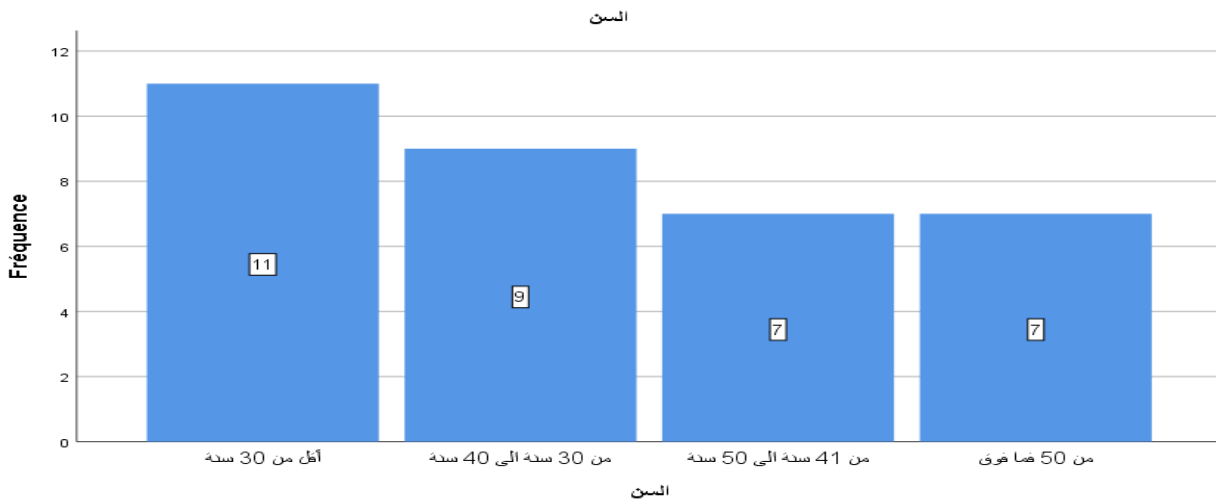
الجدول 8: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	11	32,4 %
من 30 سنة الى 40 سنة	9	26,5 %
من 41 سنة الى 50 سنة	7	20,6 %
من 50 فما فوق	7	20,6 %
المجموع	34	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

وسنوضح في التمثيل البياني الآتي طبيعة السن للمستجوبين:

الشكل 2: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (06) أن الفئة العمرية "أقل من 30 سنة" هي الفئة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، حيث شكلت ما نسبته 32.4% من إجمالي المستجوبين ، تليها مباشرة فئة "من 30 إلى 40 سنة" بنسبة 26.5%.

يشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة (بمجموع 58.9%) هم من فئة الشباب والكهول الذين يعتبرون في بداية أو أوج مساهمهم المهني والنشاط الاقتصادي، هذه الخاصية تمنح الدراسة أهمية خاصة، حيث أن آراء هذه الفئة تعكس تصورات الجيل الجديد من المكلفين بالضريبة، الذين هم أكثر احتكاكاً بالتطورات الحديثة في الإدارة الجبائية (مثل الرقمنة) وتتأثر وجهات نظرهم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، كما أن وجود تمثيل جيد للفئات العمرية الأكبر سناً (بمجموع 41.2%) يضمن تنوعاً في الآراء يجمع بين حماس الشباب وخبرة الكبار.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى : يعكس المستوى التعليمي لأفراد العينة مدى قدرتهم على فهم واستيعاب المفاهيم والقوانين الجبائية، والتي غالباً ما تتسم بالتعقيد ، كما أنه مؤشر على الوعي بأهمية المتغيرات التي تتناولها الدراسة ، بحيث يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية.

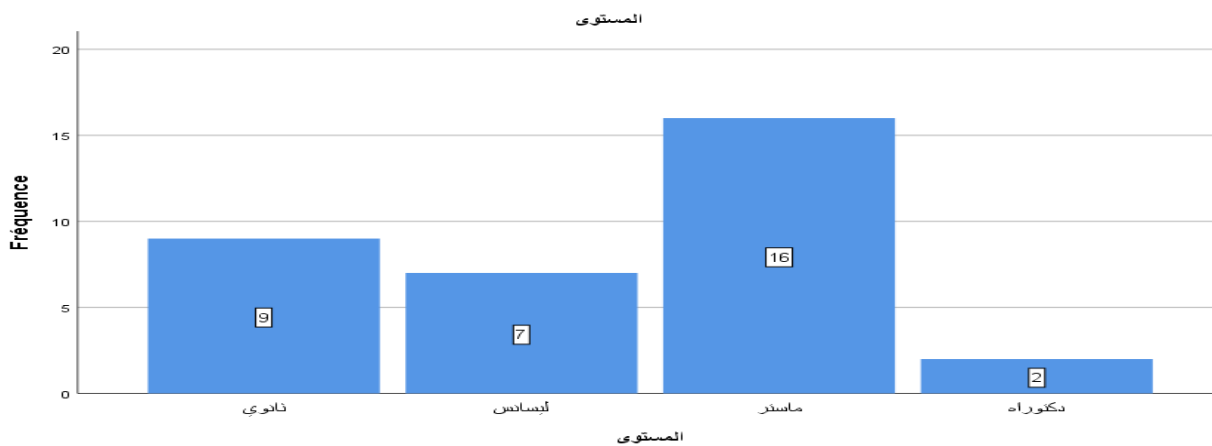
الجدول 9: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	9	% 26,5
ليسانس	7	% 20,6
ماستر	16	% 47,1
دكتوراه	2	% 5,9
المجموع	34	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

وسنوضح في التمثيل البياني الآتي طبيعة المستوى للمستجوبين:

الشكل 3: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

يُظهر الجدول رقم (07) أن فئة حملة شهادة "الماستر" تهيمن على عينة الدراسة بشكل واضح، حيث شكلت ما يقارب نصف العينة بنسبة بلغت 47.1% وإذا أضفنا إليها فئة حملة شهادة "الليسانس" (20.6%) و"الدكتوراه" (5.9%)، نجد أن ما مجموعه 73.6% من المستجوبين هم من ذوي المستويات التعليمية الجامعية والعليا.

تعتبر هذه النسبة المرتفعة لحملة الشهادات العليا نقطة قوة جوهرية للدراسة، حيث تشير إلى أن غالبية الإجابات المتحصل عليها صادرة عن فئة تمتلك القدرة الكافية على التحليل والفهم العميق للمصطلحات والمفاهيم المعقدة المتعلقة بالعدالة الجبائية، والامتثال الضريبي، والإجراءات الإدارية. هذا الأمر يعزز من درجة الثقة في موثوقية وصحة البيانات التي تم جمعها، ويجعل التحليلات والاستنتاجات المبنية عليها أكثر عمقاً ومصداقية.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العينة : يعد متغير طبيعة العينة متغيراً محورياً في هذه الدراسة، حيث يميز بين فئات المكلفين الذين تختلف علاقتهم وطبيعة تعاملهم مع النظام الجبائي . هذا التوزيع يساعد على تحديد المنظور الغالب على آراء العينة المستجوبة.

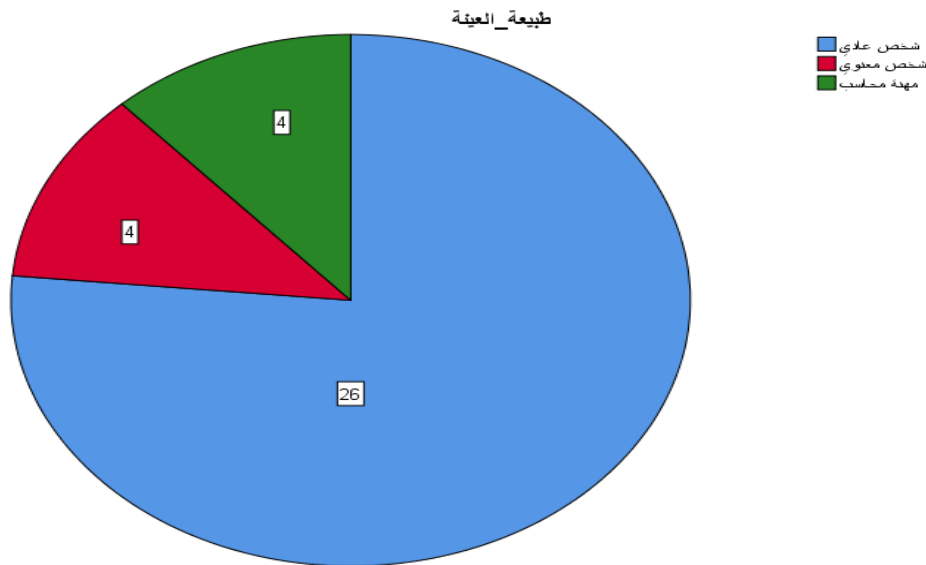
الجدول 10: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العينة

طبيعة العينة	التكرار	النسبة المئوية
شخص عادي	26	% 76,5
شخص معنوي	4	% 11,8
مهنة محاسب	4	% 11,8
المجموع	34	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

وسنوضح في التمثيل البياني الآتي طبيعة العينة للمستجوبين:

الشكل 4: يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة العينة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات نتائج spss

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (08) وجود هيمنة واضحة لفئة "الشخص العادي" على عينة الدراسة، حيث شكلت هذه الفئة نسبة كبيرة بلغت 76.5% من إجمالي المستجوبين ، في المقابل توزعت النسبة المتبقية بالتساوي بين فئتي "الشخص المعنوي" و"مهنة محاسب" بنسبة 11.8% لكل منهما.

هذه السيطرة الكبيرة لفئة "الشخص العادي" (المكلف الفرد) تعني أن نتائج الدراسة تعكس بشكل أساسي تصورات وآراء المواطن العادي تجاه عدالة النظام الجبائي وفعالية التحصيل ، هذا المنظور له أهمية بالغة، لأن ثقة هذه الشريحة الواسعة وإلتزامها الطوعي هما حجر الزاوية في نجاح أي سياسة جبائية.

على الرغم من أن نسبة المهنيين (المحاسبين) والأشخاص المعنويين (المؤسسات) أقل، إلا أن وجودهم في العينة يظل مهماً لإضافة رؤى متخصصة وعملية، لكن يجب أخذ التوزيع بعين الاعتبار عند تفسير النتائج العامة، حيث أن صوت "المكلف العادي" هو الصوت الأعلى والأكثر تأثيراً في البيانات التي تم جمعها.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المحاور

سيتم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحديد الدرجة التي تتوافق مع المتوسط الحسابي في ضوء طريقة القياس التي تم الإشارة إليها سابقاً.

أولاً: أشكال العدالة الجبائية

يهدف هذا المحور إلى قياس مدى إدراك عينة الدراسة لتحقيق أبعاد العدالة الجبائية الأربعة ، بحيث يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لعبارات هذا المحور.

الجدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

العبارة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
تعتمد الإدارة الجبائية معايير موحدة في فرض الضريبة.	34	2,56	,7050	أوافق
لا يوجد تمييز في تطبيق القوانين الجبائية بين المكلفين.	34	2,53	,7480	أوافق
يتم معاملة المكلفين الذين لديهم نفس الدخل بنفس المعاملة الضريبية.	34	2,18	,9360	محايد
البعد الأول: العدالة الأفقية				
يراعي النظام التصاعدي في تحقيق العدالة بين المكلفين.	34	2,50	0,788	أوافق
يراعي النظام التصاعدي في تحقيق العدالة بين المكلفين.	34	2,41	0,783	أوافق
يتم فرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة مقارنة بدوي الدخل المحدودة.	34	2,29	0,871	محايد
البعد الثاني: العدالة العمودية				
يتم توجيه الإيرادات الضريبية لخدمة الصالح العام.	34	2,68	0,638	أوافق
يعزز النظام الضريبي مبدأ التضامن الاجتماعي.	34	2,56	0,705	أوافق
تساهم الضرائب في تقليص الفوارق الاجتماعية.	34	2,32	0,806	محايد
البعد الثالث: العدالة الاجتماعية				
يتمتع المكلف بحق الطعن في القرارات الجبائية.	34	2,56	0,660	أوافق
تتسم إجراءات الرقابة بالشفافية والحياد.	34	2,38	0,817	أوافق
تتميز القوانين الجبائية بالوضوح وسهولة الفهم.	34	1,94	0,851	محايد

أوافق	0,43240	2,2941	البعد الرابع : العدالة القانونية
أوافق	0,40273	2,4093	المحور الأول: أشكال العدالة الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج الإجمالية للمحور الأول إلى وجود اتجاه عام بالموافقة لدى أفراد العينة على تحقق أشكال العدالة الجبائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.41 وفيما يلي تحليل مفصل لكل بعد:

البعد الأول: العدالة الأفقية بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 2.42، مما يعكس اتجاهًا عامًا بالموافقة وعند تحليل عباراته، نجد أن أفراد العينة يوافقون على أن "الإدارة الجبائية تعتمد معايير موحدة في فرض الضريبة" (متوسط 2.56) وعلى أنه "لا يوجد تمييز في تطبيق القوانين الجبائية بين المكلفين" (متوسط 2.53)، في المقابل كان موقفهم محايداً تجاه عبارة "يتم معاملة المكلفين الذين لديهم نفس الدخل بنفس المعاملة الضريبية" (متوسط 2.18)، هذا يشير إلى وجود قناعة لدى العينة بوجود إطار قانوني موحد، لكن مع وجود شكوك أو عدم يقين حول تطبيقه الفعلي على الحالات المتماثلة.

البعد الثاني: العدالة العمودية حصل هذا البعد على متوسط حسابي قدره 2.40، وهو ما يقع أيضاً ضمن فئة "أوافق" يتضح أن أفراد العينة يوافقون على أن النظام الضريبي "يراعي النظام التصاعدي في تحقيق العدالة" (متوسط 2.50) و"يساهم في تحقيقها" (متوسط 2.41)، ومع ذلك وكما في البعد السابق، يظهر موقف محايد تجاه التطبيق العملي للموسم المتمثل في عبارة "يتم فرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة مقارنة بذوي الدخل المحدودة" (متوسط 2.29)، وهذا قد يعكس تصوراً بوجود تهرب ضريبي لدى فئات الدخل العليا، مما يقلل من فعالية التصاعدية على أرض الواقع.

البعد الثالث: العدالة الاجتماعية سجل هذا البعد متوسطاً حسابياً قدره 2.52، معبراً عن اتجاه واضح بالموافقة، وقد جاءت هذه الموافقة مدفوعة بقوة من الإجابات على عبارة "يتم توجيه الإيرادات الضريبية لخدمة الصالح العام" التي حصلت على أعلى متوسط (2.68)، وعبارة "يعزز النظام الضريبي مبدأ التضامن الاجتماعي" (متوسط 2.56)، وفي المقابل كان اتجاه العينة محايداً حيال مدى "مساهمة الضرائب في تقليص الفوارق الاجتماعية" (متوسط 2.32)، مما قد يعني أن المستجوبين يؤمنون بالهدف الاجتماعي للضريبة لكنهم غير متأكدين من مدى تحقق هذا الهدف فعلياً.

البعد الرابع: العدالة القانونية بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 2.29، وهو ما يضعه في فئة "محايد". على الرغم من موافقة العينة على أن "المكلف يتمتع بحق الطعن في القرارات الجبائية" (متوسط 2.56) وعلى أن "إجراءات الرقابة تتسم بالشفافية والحياد" (متوسط 2.38)، إلا أن الموقف المحايد من عبارة "تتميز القوانين الجبائية بالوضوح وسهولة الفهم" (متوسط 1.94) أثر بشكل كبير على التقييم العام للبعد، وهذا يؤكد وجود تصور لدى العينة بصعوبة وتعقيد النصوص القانونية الجبائية، مما يمثل عائقاً أمام تحقيق العدالة القانونية الكاملة. وبشكل عام يظهر أفراد العينة اتجاهاً إيجابياً نحو المبادئ العامة للعدالة الجبائية في النظام الضريبي، خاصة في بعده الاجتماعي، لكن هذا التوجه الإيجابي يقابله حياد وتساؤل واضحان عندما يتعلق الأمر بالتطبيق الفعلي والملموس لهذه المبادئ، بالإضافة إلى وجود إشكالية واضحة تتعلق بمدى بساطة ووضوح القوانين الجبائية.

ثانياً: أبعاد التحصيل الجبائي

يهدف هذا المحور إلى تقييم تصورات أفراد العينة حول فعالية عملية التحصيل الجبائي في الجزائر من خلال أربعة أبعاد رئيسية: المالي، الإداري، التقني، والسلوكي. يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لعبارات هذا المحور.

الجدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

العبارة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
يساهم التحصيل الجبائي في استقرار الموارد المالية للدولة.	34	2,62	0,697	أوافق
تحقيق الإدارة الجبائية نسبة مالية من تحصيل الضرائب المستحقة.	34	2,53	0,662	أوافق
يتم تقليص حجم المتأخرات الضريبية بفعالية.	34	2,00	0,739	محايد
البعد الأول: البعد المالي		2,3824	0,45787	أوافق

أوافق	0,663	2,50	34	تساهم التنظيمات الإدارية في تسهيل عملية التحصيل.
محايد	0,676	2,29	34	تتوفر كفاءات بشرية مؤهلة في مجال التحصيل الجبائي.
محايد	0,797	1,82	34	تتم إجراءات التحصيل بسرعة وكفاءة.
محايد	0,52554	2,2059	البعد الثاني: البعد الإداري	
أوافق	0,567	2,74	34	تساهم الرقمنة في تسهيل عملية دفع الضرائب.
أوافق	0,579	2,71	34	تساهم قواعد البيانات في تحسين فعالية التحصيل.
أوافق	0,705	2,56	34	تقلل الأنظمة الإلكترونية من أخطاء التحصيل.
أوافق	0,44191	2,6667	البعد الثالث: البعد التقني	
أوافق	0,706	2,53	34	تؤثر العدالة الجبائية إيجاباً على الامتثال الضريبي.
محايد	0,638	2,32	34	تعزز الثقة في الإدارة الجبائية من مستوى التحصيل.
محايد	0,716	2,18	34	يشعر المكلفون بالالتزام الطوعي بدفع الضرائب.
أوافق	0,50242	2,3431	البعد الرابع: البعد السلوكي (الامتثال)	
أوافق	0,31501	2,3995	المحور الثاني: أبعاد التحصيل الجبائي	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تشير النتائج الإجمالية للمحور الثاني إلى وجود اتجاه عام بالموافقة لدى أفراد العينة على أبعاد التحصيل الجبائي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 2.40 وفيما يلي تحليل مفصل لكل بعد:

البعد الأول: البعد المالي بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 2.38، مما يعكس اتجاهها عاماً بالموافقة، يتفق أفراد العينة بقوة على الدور الاستراتيجي للتحصيل الجبائي في "استقرار الموارد المالية للدولة" (متوسط 2.62)،

وعلى أن الإدارة تحقق نسبة من التحصيل (متوسط 2.53). لكن في المقابل كان موقفهم محايداً تجاه مدى فعالية الإدارة في "تقليص حجم المتأخرات الضريبية" (متوسط 2.00)، هذا يشير إلى إدراك أهمية التحصيل من الناحية المالية، مع وجود شكوك حول الكفاءة العملية في معالجة الديون الجبائية القديمة.

البعد الثاني: البعد الإداري حصل هذا البعد على متوسط حسابي قدره 2.21، وهو ما يقع ضمن فئة "محايد" على الرغم من موافقة العينة على أن "التنظيمات الإدارية تساهم في تسهيل عملية التحصيل" (متوسط 2.50)، إلا أن هذا الرأي الإيجابي قابله موقف محايد تجاه "توفر كفاءات بشرية مؤهلة" (متوسط 2.29) و"سرعة وكفاءة إجراءات التحصيل" (متوسط 1.82)، هذه النتائج تعكس وجود تصور لدى العينة بأن الإطار التنظيمي قد يكون جيداً على الورق، لكن كفاءة وسرعة العنصر البشري في تطبيقه لا تزال موضع تساؤل.

البعد الثالث: البعد التقني سجل هذا البعد أعلى متوسط حسابي في المحور، حيث بلغ 2.67، معبراً عن اتجاه واضح وقوي بالموافقة، حصلت جميع عبارات هذا البعد على درجات موافقة مرتفعة، خاصة عبارة "تساهم الرقمنة في تسهيل عملية دفع الضرائب" التي سجلت أعلى متوسط في المحور كله (2.74)، يتبعها الموافقة القوية على دور "قواعد البيانات في تحسين الفعالية" (2.71) ودور "الأنظمة الإلكترونية في تقليل الأخطاء" (2.56)، هذه النتيجة الإيجابية جداً تدل على أن جهود الرقمنة التي تبذلها الإدارة الجبائية ملموسة ومقدرة من قبل المكلفين، وأنها تعتبر العامل الأكثر فعالية في تحسين عملية التحصيل من وجهة نظرهم.

البعد الرابع: البعد السلوكي (الامتثال) بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 2.34، مما يضعه على حافة فئة "أوافق" يتفق أفراد العينة بوضوح على أن "العدالة الجبائية تؤثر إيجاباً على الامتثال الضريبي" (متوسط 2.53)، لكن هذا الإقرار النظري يقابله موقف محايد تجاه "تعزيز الثقة في الإدارة لمستوى التحصيل" (متوسط 2.32) واتجاه شعور المكلفين بـ "الالتزام الطوعي بدفع الضرائب" (متوسط 2.18)، هذا التباين مهم جداً، فهو يشير إلى أن العينة تدرك العلاقة بين العدالة والامتثال، لكنها لا ترى أن مستوى الثقة والالتزام الطوعي قد وصلا إلى درجة كافية على أرض الواقع.

يرى أفراد العينة أن التحصيل الجبائي فعال بشكل عام، وأن الجانب التقني (الرقمنة) هو المحرك الأقوى لهذه الفعالية، وفي المقابل يمثل الجانب الإداري (الكفاءة والسرعة) نقطة ضعف واضحة، بينما يظل الجانب

السلوكي (الثقة والالتزام الطوعي) في منطقة رمادية، حيث يدرك المكلفون أهميته لكنهم لا يشعرون بتحقيقه الكامل.

المحور الثالث: العدالة الجبائية كآلية لرفع التحصيل الجبائي في الجزائر

بحيث يظهر الجدول رقم (11) النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث ، والتي تهدف إلى

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

الجدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

العبارة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
غياب العدالة الجبائية يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي.	34	2,79	0,479	أوافق
تحقيق العدالة الجبائية يحسن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين.	34	2,74	0,511	أوافق
الثقة في النظام الجبائي ترتفع كلما زادت درجة العدالة في تطبيقه.	34	2,62	0,604	أوافق
توزيع العبء الضريبي بشكل عادل يساهم في زيادة التحصيل الجبائي.	34	2,59	0,657	أوافق
عدم المساواة في فرض الضرائب يقلل من ثقة المكلفين بالإدارة الجبائية.	34	2,50	0,749	أوافق
العدالة الجبائية تشجع على الالتزام الطوعي بدفع الضرائب.	34	2,47	0,748	أوافق
أشعر بأن النظام الجبائي يعامل جميع المكلفين دون تمييز.	34	2,41	0,783	أوافق
يتم تحديد الضرائب وفقاً للقدرة المالية للمكلفين.	34	2,35	0,812	أوافق

العدالة الجبائية تساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.	34	2,32	0,768	محايد
يحقق النظام الجبائي في الجزائر مبدأ العدالة بين المكلفين بالضريبة.	34	2,26	0,790	محايد
تطبيق القوانين الجبائية يتم بشكل عادل على جميع المكلفين.	34	2,24	0,890	محايد
النظام الجبائي الحالي يشجع على التصريح الدقيق بالمداخيل.	34	2,18	0,758	محايد
المحور الثالث: العدالة الجبائية كآلية لرفع التحصيل الجبائي في الجزائر	2,4559	0,38775	أوافق	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

حصل هذا المحور على متوسط حسابي عام قدره 2.46، مما يعكس اتجاهًا عامًا بالموافقة لدى أفراد العينة على أن العدالة الجبائية تمثل آلية فعالة لرفع التحصيل الجبائي، ويكشف التحليل التفصيلي للعبارة عن وجود تباين دقيق ومهم بين فئات العينة النظرية وتصوراتها حول الواقع المعاش.

أولاً: القناعة القوية بالعلاقة المبدئية بين العدالة والتحصيل: تُظهر النتائج موافقة قوية جداً على العبارات التي تربط بين العدالة ونتائجها السلوكية والاقتصادية ويتجلى ذلك في:

أعلى درجات الموافقة: كانت للعبارة التي تؤكد على العواقب السلبية لغياب العدالة، مثل "غياب العدالة يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي" (متوسط 2.79)، وعلى النتائج الإيجابية لوجودها، مثل "تحقيق العدالة يحسن العلاقة بين الإدارة والمكلفين" (متوسط 2.74) و"الثقة ترتفع كلما زادت العدالة" (متوسط 2.62).

هذا يؤكد أن أفراد العينة يمتلكون وعياً عالياً وإدراكاً واضحاً بأن العدالة ليست مجرد مفهوم أخلاقي، بل هي محرك أساسي لسلوك المكلف وثقته، وبالتالي لفعالية التحصيل.

ثانياً: الموقف المحايد تجاه تحقق العدالة الفعلية في النظام الحالي : في مقابل هذه القناعة النظرية القوية، يظهر موقف محايد واضح عندما تنتقل الأسئلة من المبدأ العام إلى تقييم الواقع الحالي للنظام الجبائي الجزائري ويتضح هذا في العبارات التالية:

- "يحقق النظام الجبائي في الجزائر مبدأ العدالة بين المكلفين بالضريبة" (متوسط 2.26).
- "تطبيق القوانين الجبائية يتم بشكل عادل على جميع المكلفين" (متوسط 2.24).
- "النظام الجبائي الحالي يشجع على التصريح الدقيق بالمداخيل" (متوسط 2.18).
- "العدالة الجبائية تساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي" (متوسط 2.32).

وتكشف نتائج هذا المحور عن مفارقة جوهرية: فمن ناحية هناك إيمان راسخ لدى العينة بأن العدالة الجبائية هي المفتاح لتحسين العلاقة مع الإدارة، بناء الثقة، تشجيع الالتزام الطوعي، ومكافحة التهرب الضريبي ، ومن ناحية أخرى هناك شك وحياد واضحان حول مدى تحقق هذه العدالة فعلياً في النظام الجبائي الجزائري الحالي. هذا الاستنتاج مهم للغاية فهو يشير إلى أن المشكلة من وجهة نظر المكلفين لا تكمن في عدم فهمهم لأهمية العدالة، بل في تصورهم لوجود فجوة بين المبادئ المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

الفرع الثالث : تحليل مقارنة متوسطات أبعاد محاور الدراسة

أولاً: تحليل مقارنة متوسطات أبعاد المحور الأول(أشكال العدالة الجبائية):

بعد الانتهاء من تحليل كل محور على حدى يقدم الجدول رقم (12) ملخصاً مقارنةً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع أبعاد المحور الأول، وذلك بهدف تحديد الأولويات والترتيب العام لأبعاد هذا المحور من وجهة نظر عينة الدراسة

الجدول 14: ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول

الرقم	متوسطات أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	البعد الأول: العدالة الأفقية	2,4216	,658070	02	أوافق
02	البعد الثاني : العدالة العمودية	2,4020	,680560	03	أوافق
03	البعد الثالث: العدالة الاجتماعية	2,5196	,513730	01	أوافق

04	البعد الرابع: العدالة القانونية	2,2941	432400,	04	محايد
/	المتوسط العام لجميع أبعاد المحور الأول	2,4093	/	/	أوافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يكشف التحليل المقارن لأبعاد محور العدالة الجبائية عن تباين واضح في تصورات أفراد العينة، مما يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف النسبية في النظام الجبائي من منظورهم.

في المرتبة الأولى : جاء البعد الثالث: العدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي هو الأعلى (2.52) ، هذا يدل على أن المفهوم الأكثر رسوخاً وقبولاً لدى المكلفين هو أن للضريبة دوراً اجتماعياً يتمثل في تمويل الخدمات العامة وتحقيق التضامن ، هذه النتيجة تشير إلى أن الجانب الاجتماعي للضريبة يمثل نقطة ارتكاز إيجابية يمكن للإدارة الجبائية البناء عليها في خطابها الموجه للمكلفين.

في المرتبتين الثانية والثالثة، جاء كل من البعد الأول: العدالة الأفقية (متوسط 2.42) والبعد الثاني: العدالة العمودية (متوسط 2.40) على التوالي، وكلاهما بدرجة "موافقة" ، يشير هذا التقارب إلى أن العينة تقر بوجود المبادئ الأساسية للعدالة (معاملة المتماثلين بشكل متماثل، ومعاملة غير المتماثلين بشكل مختلف) في بنية النظام الضريبي، وإن كانت درجة الموافقة أقل من البعد الاجتماعي.

في المرتبة الأخيرة، جاء البعد الرابع: العدالة القانونية بمتوسط حسابي (2.29)، وهو البعد الوحيد الذي حصل على اتجاه "محايد" هذه النتيجة تعتبر مؤشراً هاماً، فهي تعني أن الجانب القانوني للإجراءات الجبائية، وخصوصاً مدى وضوح وبساطة القوانين، يمثل نقطة الضعف الرئيسية أو التحدي الأكبر في منظومة العدالة الجبائية من وجهة نظر العينة.

ويمكن الاستنتاج أن تصور العدالة الجبائية لدى العينة يركز بقوة على البعد الاجتماعي، يليه إقرار بمبادئ العدالة الأفقية والعمودية، بينما يمثل تعقيد النظام القانوني وصعوبة فهمه الحلقة الأضعف التي تتطلب معالجة لتحقيق تصور أكثر اكتمالاً للعدالة.

ثانياً: تحليل مقارن لمتوسطات أبعاد المحور الثاني (التحصيل الجبائي)

يقدم الجدول رقم (13) ملخصاً مقارنةً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع أبعاد المحور الثاني، وذلك بهدف تحديد الأولويات والترتيب العام لأبعاد هذا المحور من وجهة نظر عينة الدراسة.

الجدول 15: ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الثاني

الرقم	متوسط أبعاد المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	البعد الأول: البعد المالي	2,3824	,457870	02	أوافق
02	البعد الثاني : البعد الإداري	2,2059	,525540	04	محايد
03	البعد الثالث : البعد التقني	2,6667	,441910	01	أوافق
04	البعد الرابع : البعد السلوكي (الامتثال)	2,3431	,502420	03	أوافق
/	المتوسط العام لجميع لأبعاد المحور الثاني	2,3995	/	/	أوافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يكشف التحليل المقارن لأبعاد محور التحصيل الجبائي عن تباين كبير في تقييم أفراد العينة لمختلف جوانب عملية التحصيل مما يرسم صورة واضحة لنقاط النجاح والتحديات :

في المرتبة الأولى : وبفارق كبير جاء البعد الثالث: البعد التقني بمتوسط حسابي هو الأعلى على الإطلاق (2.67) هذه النتيجة القوية جداً تدل على أن جهود الرقمنة واستخدام التكنولوجيا في تسهيل دفع الضرائب وتحسين فعالية التحصيل هي نقطة القوة الأبرز والأكثر تقديراً من قبل المكلفين. ويعتبر هذا مؤشراً واضحاً على نجاح استراتيجيات التحديث التكنولوجي للإدارة الجبائية في التأثير إيجاباً على تصورات المكلفين.

في المرتبة الثانية : جاء البعد الأول: البعد المالي بمتوسط (2.38) واتجاه "أوافق" هذا يعكس إدراك العينة للدور الحيوي الذي يلعبه التحصيل في تمويل ميزانية الدولة، وقناعتهم بأنه يحقق أهدافه المالية بشكل عام، على الرغم من وجود بعض التحفظات حول كفاءة معالجة المتأخرات.

في المرتبة الثالثة : جاء البعد الرابع: البعد السلوكي (الامتثال) بمتوسط (2.34)، وباتجاه "أوافق" أيضاً ، يشير هذا إلى أن العينة تقر بوجود علاقة بين سلوك المكلف والتحصيل، لكن درجة الموافقة هنا أقل من البعدين التقني والمالي، مما يعكس أن جوانب الثقة والالتزام الطوعي لا تزال في طور التكوين ولم تصل إلى مرحلة النضج الكامل.

في المرتبة الأخيرة : وبشكل واضح، جاء البعد الثاني: البعد الإداري بمتوسط حسابي (2.21)، وهو البعد الوحيد الذي حصل على اتجاه "محايد" هذه النتيجة تسلط الضوء على أن الجانب الإداري، المتمثل في كفاءة وسرعة الإجراءات والموارد البشرية، يمثل الحلقة الأضعف ونقطة الضعف الرئيسية في منظومة التحصيل الجبائي من وجهة نظر العينة.

ويمكن الاستنتاج أن فعالية التحصيل الجبائي، كما يراها المكلفون، مدفوعة بقوة بالتقدم التقني والرقمنة وفي حين أنهم يدركون أهميته المالية ويقرون بأهمية الجانب السلوكي، إلا أن الأداء الإداري التقليدي (الكفاءة، السرعة، الإجراءات) لا يزال يمثل العائق الأكبر والتحدي الرئيسي الذي يواجه الإدارة الجبائية ويؤثر سلباً على تصورات المكلفين.

الفرع الرابع: تحليل معامل الارتباط بين المتغيرين (المتغير المستقل و البعد السلوكي(الامتثال))

بعد دراسة كل محور بشكل مستقل تأتي هذه المرحلة لتحليل طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرين (العدالة الجبائية والبعد السلوكي(الامتثال)) ، بحيث يهدف تحليل الارتباط إلى قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، أي معرفة ما إذا كان التغير في أحد المتغيرين يصاحبه تغير في المتغير الآخر ، ولقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لهذا الغرض ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): مصفوفة معاملات الارتباط بين (المتغير المستقل و البعد السلوكي(الامتثال))

الجدول 16 : مصفوفة معاملات الارتباط بين (المتغير المستقل و البعد السلوكي) (الامتثال)

Corrélations		
		متوسط البعد الرابع : البعد السلوكي (الامتثال)
متوسط البعد الرابع : البعد السلوكي (الامتثال)	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	34
متوسط المتغير المستقل : العدالة الجبائية	Corrélation de Pearson	0,437**
	Sig. (bilatérale)	0,010
	N	34

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

تُظهر نتائج الجدول رقم (14) وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة وذات دلالة إحصائية بين العدالة الجبائية والبعد السلوكي (الامتثال الضريبي)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون ($r = 0.437$) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.010$) ، وهي قيمة أقل من 0.05 وهذا يعني أن تحسن تصورات المكلفين تجاه عدالة النظام الجبائي يرتبط بشكل جوهري وإيجابي بزيادة ميلهم نحو الامتثال الطوعي .

الفرع الخامس : اختبار الانحدار الخطي البسيط

لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على "وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للعدالة الجبائية على فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر"، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وتلخص الجداول التالية نتائج التحليل:

الجدول 17: ملخص نموذج الانحدار

النموذج	R (معامل الارتباط)	R ² (معامل التحديد)	R ² (المعدل)	Erreur standard (الخطأ المعياري)
1	,662a	,439	,421	,23963

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.662) مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين متغيري الدراسة (العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي) كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.439$)، وهذا يعني أن متغير العدالة الجبائية يفسر ما نسبته 43.9% من التغيرات الحاصلة في متغير التحصيل الجبائي، وهي نسبة تفسيرية جيدة ومقبولة في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وتدل على الأهمية التفسيرية للمتغير المستقل.

الجدول 18: جدول تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F (قيمة ف)	Sig (مستوى الدلالة)
1	الانحدار	1,437	1	1,437	25,028	,000b
	البواقي	1,838	32	,057		
	المجموع	3,275	33			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج SPSS.

يستخدم جدول تحليل التباين (ANOVA) لاختبار مدى المعنوية الكلية لنموذج الانحدار ، حيث يتضح لنا من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 25,028 وهي قيمة دالة إحصائياً لأن مستوى الدلالة المرافق لها ($Sig = 0.000$) أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05.

هذه النتيجة تؤكد صلاحية ومعنوية نموذج الانحدار وتدل على وجود أثر حقيقي وجوهري للمتغير المستقل (العدالة الجبائية) على المتغير التابع (التحصيل الجبائي).

الجدول 19: جدول معاملات الانحدار (Coefficients)

النموذج	المعاملات غير المعيارية (B)	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)
(الثابت)	1,151	,253		4,551	,000
متوسط المتغير المستقل : العدالة الجبائية	,518	,104	,662	5,003	,000

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يُبين هذا الجدول أعلاه قيمة الأثر ومعادلة الانحدار بحيث يمكننا ملاحظة مايلي :

المعاملات (B) : بلغت قيمة المعامل الثابت حوالي (1,151)، بينما بلغت قيمة معامل المتغير المستقل (B) حوالي (0.518) ، بما أن إشارة المعامل موجبة، فهذا يؤكد أن الأثر إيجابي (طردي)

مستوى الدلالة (Sig) : نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة للمتغير المستقل "العدالة الجبائية" بلغت (5.003)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) ، وهو أقل من 0.05.

وعليه وبناءً على ما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y = 1.151 + 0.518X$$

حيث أن:

Y : التحصيل الجبائي (المتغير التابع).

X : العدالة الجبائية (المتغير المستقل).

وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى العدالة الجبائية بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي ذلك إلى زيادة في مستوى التحصيل الجبائي بمقدار (0.518) وحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وبما أن نتائج تحليل الانحدار أثبتت وجود أثر إيجابي ($B = 0.518$) وذو دلالة إحصائية

(Sig = 0.000) للمتغير المستقل (العدالة الجبائية) على المتغير التابع (التحصيل الجبائي)، فإننا نقوم بقبول الفرضية الثانية للدراسة ، وهذا يؤكد استنتاجاً رئيسياً مفاده أن تعزيز العدالة الجبائية لا يمثل هدفاً أخلاقياً فحسب، بل هو أداة فعالة ومؤثرة بشكل مباشر في تحسين وزيادة فعالية التحصيل الجبائي.

الفرع السادس: اختبار الفرضية الثالثة (الدور الوسيط لآلية الربط في العلاقة بين العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي)

تنص الفرضية الثالثة على أنه "تؤدي العدالة الجبائية إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، مما يسهل إجراءات التحصيل ويزيد من مردوديته".

تتضمن هذه الفرضية اختبار علاقة سببية معقدة، حيث يُفترض أن متغير "آلية الربط" (التمثل في تحسين العلاقة والثقة بين الإدارة والمكلف) يلعب دور المتغير الوسيط في العلاقة بين المتغير المستقل "العدالة الجبائية" والمتغير التابع "فعالية التحصيل الجبائي".

واختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على المنهجية الكلاسيكية لتحليل الوساطة التي وضعها بارون وكني (Baron & Kenny, 1986)، والتي تتطلب التحقق من ثلاثة شروط أساسية عبر سلسلة من تحليلات الانحدار.

الخطوة الأولى: اختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (الشروط الأولى)

يتمثل الشرط الأول في ضرورة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (العدالة الجبائية XA) على المتغير التابع (التحصيل الجبائي XB) وقد تم إثبات هذا الشرط عند اختبار الفرضية الثانية من الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً ($B = 0.518$, Sig = 0.000) وعليه فإن الشرط الأول قد تحقق.

الخطوة الثانية: اختبار أثر المتغير المستقل على المتغير الوسيط (الشرط الثاني)

يقتضي الشرط الثاني وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (العدالة الجبائية XA) على المتغير الوسيط (آلية الربط XC) وللتحقق من ذلك تم إجراء تحليل انحدار خطي بسيط، ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول 20: نتائج تحليل الانحدار لأثر العدالة الجبائية (XA) على آلية الربط (XC)

المتغير المستقل	B	Beta	t	Sig	القرار
العدالة الجبائية (XA)	0.699	0.726	5.964	0.000	تحقق الشرط

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات SPSS

يُظهر الجدول أعلاه أن قيمة معامل الانحدار (B) بلغت 0.699 بإشارة موجبة، وبمستوى دلالة إحصائية ($Sig = 0.000$) وهو أقل من 0.05 هذا يدل على وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للعدالة الجبائية على آلية الربط وعليه فإن الشرط الثاني قد تحقق.

الخطوة الثالثة: اختبار الأثر المتزامن للمتغير المستقل والوسيط على المتغير التابع (الشرط الثالث والرابع)

تتطلب هذه الخطوة الحاسمة إجراء تحليل انحدار متعدد، بإدخال كل من المتغير المستقل (العدالة الجبائية XA) والمتغير الوسيط (آلية الربط XC) معاً كمتغيرات مفسّرة للمتغير التابع (التحصيل الجبائي XB) والهدف هو التحقق من بقاء تأثير المتغير الوسيط (الشرط الثالث)، وملاحظة ما يحدث للتأثير المباشر للمتغير المستقل (الشرط الرابع) نتائج هذا التحليل موضحة في الجدول أدناه.

الجدول 21: نتائج الانحدار المتعدد لاختبار الدور الوسيط لآلية الربط

المتغيرات المستقلة	B	Beta	t	Sig
(الثابت)	0.833		3.305	0.002
العدالة الجبائية (XA)	0.231	0.295	1.704	0.098
آلية الربط (XC)	0.412	0.507	2.929	0.006

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

تحقق الشرط الثالث: تأثير المتغير الوسيط "آلية الربط (XC)" على "التحصيل الجبائي (XB)" دال إحصائياً حيث بلغت قيمة (Sig) 0.006 ، وهي أقل من 0.05.

تحقق الشرط الرابع: التأثير المباشر للمتغير المستقل "العدالة الجبائية (XA)" على "التحصيل الجبائي (XB)" قد تلاشى وأصبح غير دال إحصائياً بعد إدخال المتغير الوسيط، حيث ارتفعت قيمة (Sig) إلى 0.098 وهي أكبر من 0.05.

وفي الأخير يمكننا القول أنه بما أن جميع الشروط الأربعة قد تحققت، وبما أن التأثير المباشر للمتغير المستقل قد أصبح غير دال إحصائياً بوجود المتغير الوسيط، فإننا نستنتج وجود وساطة كاملة

وعليه، يتم قبول الفرضية الثالثة للدراسة، مما يؤكد أن العدالة الجبائية لا تؤثر على فعالية التحصيل الجبائي إلا من خلال دورها في بناء الثقة وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، حيث تعمل هذه العلاقة كقناة أساسية تنتقل عبرها آثار العدالة لتترجم في النهاية إلى تحصيل جبائي أكثر فعالية. هذه النتيجة تسلط الضوء على الأهمية المحورية لبناء علاقة ثقة مع المكلفين كاستراتيجية جوهرية لتعزيز الموارد المالية للدولة.

المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

بعد عرضنا للنتائج الإحصائية في المطلب السابق سنقوم في هذا المطلب بتحليل معمق لهذه النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات المقترحة للدراسة.

أولاً: مناقشة نتائج الفرضية الأولى

نصت الفرضية الأولى على " توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين أبعاد العدالة الجبائية ومستوى الامتثال الضريبي في الجزائر " ، ولاختبار هذه الفرضية تم قياس العلاقة بين المتغير المستقل (العدالة الجبائية) والبعء الرابع من المتغير التابع (البعء السلوكي/الامتثال الضريبي) باستخدام معامل ارتباط بيرسون وقد أظهرت النتائج (كما في الجدول رقم 13) وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.437$) كما أثبتت النتائج أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.010$) ، مما يؤكد أن هذه العلاقة ليست وليدة الصدفة.

إن النتيجة الإحصائية التي تم التوصل إليها تدعم بقوة قبول الفرضية الأولى وتكشف هذه النتيجة عن حقيقة جوهرية في العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف، وهي أن السلوك الإيجابي للمكلف (الامتثال) ليس بمعزل عن شعوره بالمعاملة العادلة.

كما تعني العلاقة الطردية أنه كلما ارتفع منسوب إدراك المكلف لتحقيق أبعاد العدالة الجبائية (الأفقية، العمودية، الاجتماعية، والقانونية)، زاد ميله نحو الالتزام الطوعي بواجباته الضريبية وعلى العكس، فإن أي تراجع في تصورات العدالة سيؤدي إلى تآكل الروح المعنوية الضريبية وزيادة الميل نحو السلوكيات السلبية كالتهرب والتجنب الضريبي.

وتتوافق هذه النتيجة بشكل كامل مع نظرية العدالة التنظيمية التي تمتد تطبيقاتها لتشمل العلاقة بين الدولة (كمنظمة) والمواطن (كمعامل) ، فعندما يشعر المكلف بالعدالة التوزيعية (توزيع العبء الضريبي بشكل عادل) والعدالة الإجرائية (شفافية وعدالة الإجراءات)، فإنه يميل إلى مبادلة هذه المعاملة الحسنة بسلوك إيجابي يتمثل في الامتثال.

هذه النتيجة تدعم وتفسر التباين الذي لوحظ في تحليل المحور الثالث، حيث أظهرت العينة إيماناً راسخاً بأن "غياب العدالة يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي" (متوسط 2.79)، مما يؤكد أن هذه العلاقة ليست مجرد ارتباط إحصائي، بل هي قناعة راسخة في ذهن المكلف.

وبناءً على ما سبق، نخلص إلى أن العدالة الجبائية ليست مجرد مطلب أخلاقي، بل هي متغير استراتيجي ومحفز أساسي للسلوك الامتثالي للمكلفين في السياق الجزائري، إن شعور المكلف بأنه يُعامل بعدل ومساواة هو حجر الزاوية في بناء الثقة وتشجيع الالتزام الطوعي، وهو ما يقلل من تكاليف الرقابة والتحصيل القسري على الإدارة الجبائية. وبالتالي، فإن أي سياسة جبائية تهدف إلى رفع مستوى الامتثال الضريبي يجب أن تضع في صميم أولوياتها تعزيز آليات تحقيق العدالة بكل أبعادها.

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضية الثانية

نصت الفرضية الثانية على "يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للعدالة الجبائية على فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر"، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر المتغير المستقل (العدالة الجبائية) على المتغير التابع (التحصيل الجبائي) وقد أسفر التحليل عن النتائج الرئيسية التالية:

صلاحية النموذج : أظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار ككل دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (25.028) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، مما يؤكد وجود أثر حقيقي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

القدرة التفسيرية : بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.439$)، مما يعني أن متغير "العدالة الجبائية" ينجح في تفسير ما نسبته 43.9% من التغيرات الحاصلة في "فعالية التحصيل الجبائي"

حجم واتجاه الأثر : أظهر جدول المعاملات أن معامل الانحدار (B) بلغ (0.518) بإشارة موجبة، وبمستوى دلالة (Sig = 0.000)

إن هذه النتائج الإحصائية القوية والمترابطة تقودنا بشكل مباشر إلى قبول الفرضية الثانية. فالتحليل لم يثبت فقط وجود علاقة، بل أثبت وجود أثر سببي، حيث أن التغير في العدالة الجبائية يسبق ويؤدي إلى تغير في فعالية التحصيل الجبائي.

تفسير الأثر الإيجابي : تعني قيمة ($B = 0.518$) أنه مقابل كل زيادة بوحدة واحدة في مستوى إدراك العدالة الجبائية لدى المكلفين، يمكننا أن نتوقع زيادة في مستوى فعالية التحصيل الجبائي بمقدار 0.518 وحدة ، هذا يترجم العلاقة من مجرد ارتباط إلى تأثير كمي قابل للقياس، ويؤكد أن العدالة ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي أداة إدارية فعالة يمكن استخدامها للتأثير بشكل مباشر على الحصيلة الجبائية.

تفسير القدرة التفسيرية: (R^2) إن قدرة متغير واحد (العدالة الجبائية) على تفسير حوالي 44% من التغيرات في ظاهرة معقدة مثل التحصيل الجبائي (التي تتأثر بعوامل اقتصادية وقانونية وإدارية متعددة) تعتبر نسبة جيدة جداً ومهمة ، هذا يدل على أن العدالة الجبائية ليست مجرد عامل ثانوي، بل هي أحد المحددات الرئيسية والمحورية لنجاح عملية التحصيل.

وتؤكد نتائج اختبار الفرضية الثانية بشكل قاطع أن العدالة الجبائية هي رافعة أساسية لفعالية التحصيل الجبائي في الجزائر، فالعلاقة بينهما ليست مجرد علاقة ارتباطية، بل هي علاقة أثر وتأثير، حيث أن تحسين تصورات العدالة لدى المكلفين ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على زيادة مردودية التحصيل ، هذا الاستنتاج يقدم لصانعي السياسات الجبائية دليلاً عملياً على أن الاستثمار في بناء نظام ضريبي أكثر عدالة وشفافية ليس تكلفة، بل هو استثمار يعود بعائد مباشر يتمثل في تحسين أداء التحصيل واستقرار الموارد المالية للدولة.

ثالثاً: مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

نصت الفرضية الثالثة على " تؤدي العدالة الجبائية إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين، مما يسهل إجراءات التحصيل ويزيد من مردوديته".

تفترض هذه الفرضية وجود آلية أكثر تعقيداً حيث لا تؤثر العدالة الجبائية على التحصيل بشكل مباشر فقط، بل من خلال متغير وسيط هو "تحسين العلاقة والثقة" (والذي تم قياسه في الدراسة بمتغير المحور الثالث).

ولاختبار هذه الفرضية تم اتباع منهجية الوساطة لبارون وكيني (Baron & Kenny) ، والتي أسفرت عن النتائج التالية عبر ثلاث خطوات:

– الخطوة الأولى (الأثر الكلي): أثبت اختبار الفرضية الثانية وجود أثر كلي، إيجابي ودال إحصائياً للمتغير المستقل (العدالة الجبائية XA) على المتغير التابع (التحصيل الجبائي XB). (الشرط الأول تحقق).

– الخطوة الثانية (أثر المستقل على الوسيط): أظهر تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للمتغير المستقل (العدالة الجبائية XA) على المتغير الوسيط (آلية الربط XC)، حيث بلغت قيمة $Sig = 0.000$ (الشرط الثاني تحقق)

– الخطوة الثالثة (الأثر المتزامن): عند إدخال المتغيرين المستقلين (XA) والوسيط (XC) معاً في نموذج الانحدار للتأثير على المتغير التابع (XB)

ظل تأثير المتغير الوسيط (XC) على المتغير التابع (XB) دالاً إحصائياً

($Sig = 0.006$) (الشرط الثالث تحقق).

تلاشى التأثير المباشر للمتغير المستقل (XA) على المتغير التابع (XB) وأصبح غير دال إحصائياً ($Sig = 0.098$) (الشرط الرابع تحقق)

إن هذه السلسلة من النتائج المترابطة تقودنا إلى قبول الفرضية الثالثة، والأهم من ذلك، تحديد طبيعة العلاقة بأنها وساطة كاملة، هذا الاستنتاج هو من أعمق ما توصلت إليه الدراسة، فهو يفتح "الصندوق الأسود" للعلاقة بين العدالة والتحصيل ويفسر "كيف" و"لماذا" تؤثر العدالة على التحصيل.

تفسير الوساطة الكاملة: تعني هذه النتيجة أن العدالة الجبائية لا تؤدي إلى زيادة التحصيل بشكل مباشر وسحري بل إن تأثيرها يمر بالكامل عبر قناة أو آلية محددة، وهي بناء الثقة وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف وبعبارة أخرى لكي تُترجم العدالة إلى تحصيل فعال، يجب أولاً أن يشعر بها المكلف، وأن تتحول هذه المشاعر إلى ثقة في النظام وعلاقة إيجابية مع الإدارة. هذه الثقة هي التي تدفع المكلف بعد ذلك إلى الالتزام الطوعي وتسهيل إجراءات التحصيل، مما يرفع من مردوديته في النهاية.

تلاشي الأثر المباشر: إن اختفاء الدلالة الإحصائية لتأثير العدالة المباشر عند إدخال "العلاقة" كمتغير وسيط هو الدليل القاطع على أن هذه العلاقة ليست مجرد عامل مساعد، بل هي القناة الرئيسية والضرورية التي

يمر عبرها التأثير. هذا يسلط الضوء على الأهمية القصوى للعوامل النفسية والسلوكية (الثقة، العلاقة) في السياسات الجبائية.

تثبت نتائج اختبار هذه الفرضية أن العلاقة بين العدالة الجبائية والتحصيل ليست علاقة بسيطة ومباشرة، بل هي عملية متسلسلة تبدأ بالعدالة، التي تبني الثقة وتحسن العلاقة، وهذه الثقة هي التي تؤدي في النهاية إلى تحصيل أكثر فعالية. هذا الاستنتاج يقدم توصية عملية بالغة الأهمية لصانعي السياسات : التركيز على تحسين العلاقة مع المكلفين وبناء جسور الثقة معهم ليس مجرد عمل علاقات عامة، بل هو جوهر استراتيجية رفع كفاءة التحصيل الجبائي ، إن كل جهد يُبذل في سبيل تحقيق العدالة يجب أن يُرى كوسيلة لبناء رأس المال الأهم على الإطلاق : ثقة المكلف.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة.

في هذا الاطار انصبت معظم الدراسات السابقة بشكل كبير على الجوانب التقنية و الإجرائية للتحصيل الجبائي، كالتنظيم و الرقمنة و اليات الحجز الضريبي، دون التعمق في تناول مفهوم العدالة الجبائية باعتباره عاملا تفسيريا رئيسيا في المقابل، تتميز هذه الدراسة بتركيزها على العدالة الجبائية كمتغير أساسي و مباشر في تفسير سلوك المكلفين و انعكاس ذلك على فعالية عملية التحصيل .

ظهرت عدت أوجه تشابه ان العديد من الدراسات اكدت على وجود علاقة بين السياسات الجبائية و التحصيل، بالإضافة الى تحليل واقع التحصيل في الجزائر و هو ما تدعمه نتائج الدراسة الحالية التي بينت وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الجبائية و مستوى الامتثال الضريبي، مثل دراسة اثر التحصيل الضريبي و دور معايير الحوكمة .

مع وجود بعض أوجه الاختلاف حيث ركزت الدراسات السابقة في اغلب الأحيان على الجانب التطبيقي او التقنية مثل التنظيم، و الرقمنة او الحجز الضريبي دون التطرق بعمق الى مفهوم العدالة الجبائية كمتغير مباشر و أساسي في تفسير سلوك المكلفين و فعالية التحصيل ، مثل طرق التحصيل الجبائي .

كما ان بعض الدراسات تناولت الإصلاحات الجبائية و معايير الحوكمة كعوامل مستقلة , في حين أظهرت نتائج هذه الدراسة ان العدالة الجبائية تمثل اطارا شاملا يندمج ضمنه تأثير هذه العوامل , انما تؤثر بشكل غير مباشر على التحصيل من خلال تحسين العلاقة بين الإدارة و المكلفين و بناء الثقة .

بناء على ما سبق , تندرج هذه الدراسة ضمن الجهود العلمية المتممة للدراسات السابقة , اذ تجاوزت التركيز الضيق على الجوانب التقنية لتسليط الضوء على العدالة الجبائية باعتبارها ركيزة أساسية تساهم في تعزيز فعالية النظام الجبائي و تحسين في زيادة التحصيل الجبائي .

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل من الدراسة عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانياً بواسطة أداة الاستبيان، بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على إشكالياتها الرئيسية ، ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان باستخدام برنامج (SPSS) وتحليل آراء عينة الدراسة، توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج الأساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

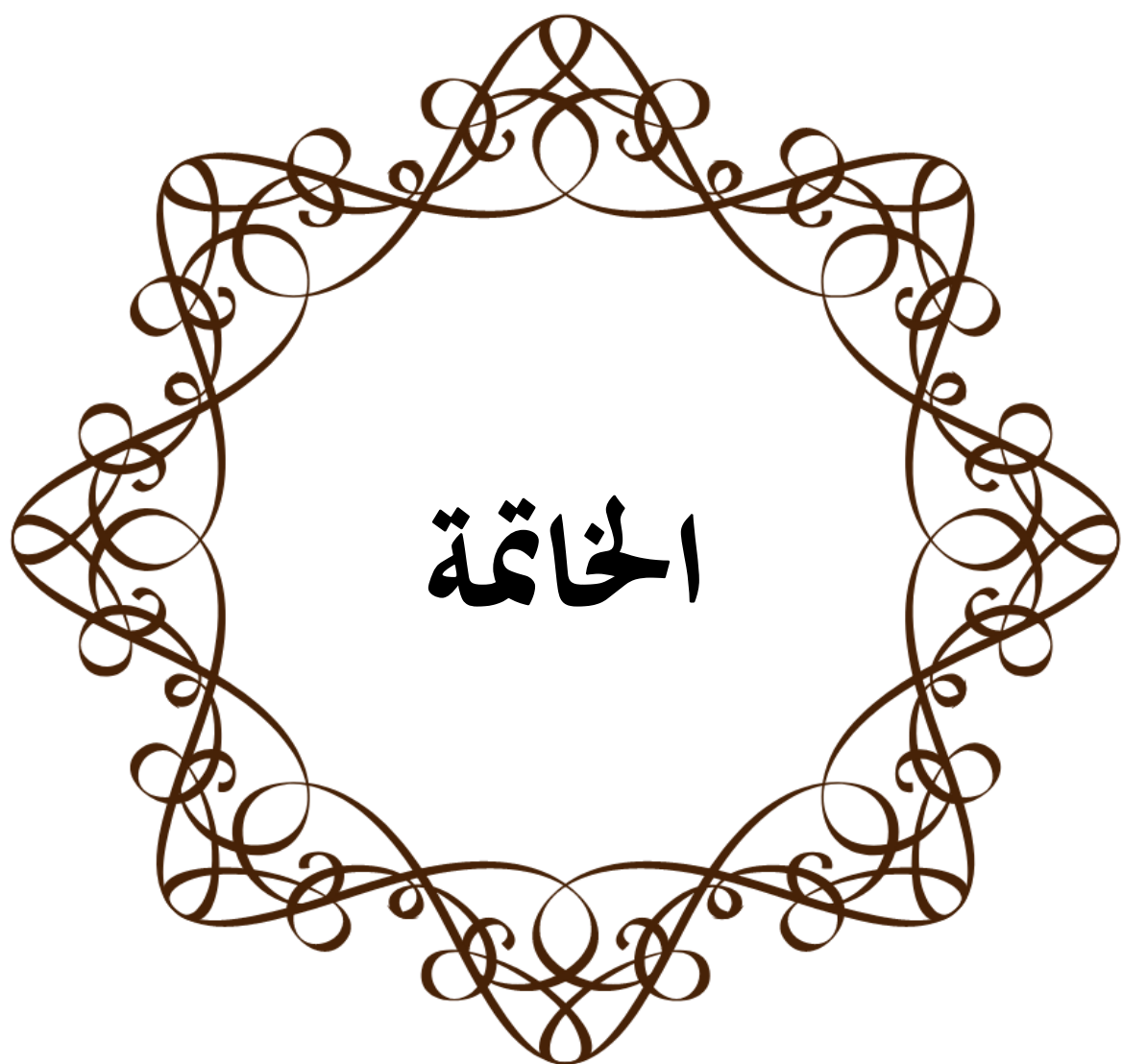
قبول الفرضية الأولى : والتي تنص على "وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين أبعاد العدالة الجبائية ومستوى الامتثال الضريبي في الجزائر " حيث أثبتت النتائج وجود علاقة طردية متوسطة القوة ($r = 0.437$) وذات دلالة إحصائية، مما يؤكد أن تعزيز شعور المكلفين بالعدالة يعتبر مدخلاً فعالاً لتحسين سلوكهم الامتثالي.

قبول الفرضية الثانية : والتي تنص على "وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للعدالة الجبائية على فعالية التحصيل الجبائي في الجزائر " فقد أظهر تحليل الانحدار أن العدالة الجبائية تفسر ما نسبته 43.9% من التغيرات في فعالية التحصيل، وأن لها أثراً إيجابياً ومباشراً وذا دلالة إحصائية ($B = 0.518$) ، مما يثبت أن العدالة هي رافعة أساسية لمردودية التحصيل.

قبول الفرضية الثالثة : والتي تنص على أن "العدالة الجبائية تؤدي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين، مما يسهل إجراءات التحصيل ويزيد من مردوديته " حيث أثبت تحليل الوساطة وجود وساطة كاملة، مما يعني أن تأثير العدالة على التحصيل يمر بشكل كامل عبر قناة "تحسين العلاقة وبناء الثقة" وهذا يكشف أن العلاقة الإيجابية مع المكلف ليست مجرد نتيجة ثانوية، بل هي الآلية الجوهرية التي تترجم من خلالها العدالة إلى تحصيل فعال.

نتائج وصفية داعمة : كشفت التحليلات الوصفية عن وجود اتجاه عام بالموافقة لدى العينة على أهمية العدالة الجبائية، مع إبراز البعد الاجتماعي كأكثر أبعاد العدالة تحقّقاً، والبعد القانوني (تعقيد القوانين) كأضعفها ، وفيما يخص التحصيل برز البعد التقني (الرقمنة) كأقوى محرك للفعالية، بينما مثل البعد الإداري (الكفاءة والسرعة) الحلقة الأضعف من وجهة نظر المكلفين.

وبشكل عام ترسم هذه النتائج صورة متكاملة تؤكد على أن العدالة الجبائية ليست مجرد مفهوم أخلاقي، بل هي متغير استراتيجي محوري يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سلوك المكلفين وفعالية التحصيل.



في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ أثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي، تبين أن العدالة الجبائية ليست مجرد مبدأ نظري أو مطلب أخلاقي، بل تُعد آلية استراتيجية فعّالة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين مردودية النظام الضريبي. فقد أظهرت النتائج أن إدراك المكلفين لعدالة النظام الضريبي يعزز ثقتهم في الإدارة الجبائية، ويزيد من مستوى الامتثال الطوعي، مما ينعكس إيجاباً على حجم التحصيل الجبائي.

كما أكدت الدراسة أن العلاقة بين العدالة الجبائية والتحصيل ليست علاقة بسيطة مباشرة فقط، بل تتداخل فيها عوامل وسيطة، أبرزها الثقة وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف، والتي تلعب دوراً حاسماً في تحويل العدالة إلى نتائج فعلية على مستوى التحصيل. وعليه، فإن أي سياسة جبائية تهدف إلى رفع كفاءة التحصيل لا بد أن تركز على تكريس مبادئ العدالة بمختلف أبعادها، إلى جانب تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية. إذ أن شعور الأفراد والمؤسسات بوجود نظام ضريبي عادل ومتوازن يساهم في تقليص السلوكيات السلبية، وعلى رأسها التهرب والغش الضريبي، ويحفّز على الالتزام الطوعي بأداء الواجبات الجبائية.

كما بينت الدراسة أن غياب العدالة أو ضعف تجلياتها ينعكس سلباً على مردودية الجبائية، من خلال تراجع الثقة في الإدارة الضريبية وتنامي الشعور بعدم المساواة، وهو ما يضعف من فعالية السياسات الجبائية مهما كانت أدواتها. وبالتالي، فإن تحقيق العدالة الجبائية لا يقتصر على الجانب التشريعي فحسب، بل يمتد ليشمل التطبيق السليم للقوانين، وتحسين جودة الخدمات، وضمان الشفافية في التعامل مع المكلفين.

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين العدالة الجبائية والامتثال الضريبي، مما يعني أن زيادة الشعور بالعدالة يؤدي إلى زيادة الالتزام الطوعي
- وجود أثر إيجابي مباشر للعدالة الجبائية على التحصيل الجبائي، حيث تفسر حوالي 43.9% من التغيرات في التحصيل

- تحقق وساطة كاملة لمتغير الثقة والعلاقة بين الإدارة والمكلفين، أي أن العدالة تؤثر على التحصيل عبر تحسين الثقة
- غياب العدالة الجبائية يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي وتراجع الامتثال.
- العدالة الجبائية تساهم في تقليل تكاليف الرقابة والتحصيل القسري من خلال تعزيز الالتزام الطوعي.

ثانياً: آفاق الدراسة (Perspectives)

انطلاقاً من النتائج، يمكن اقتراح آفاق مستقبلية للدراسة:

- التوسع في دراسة العوامل الأخرى المؤثرة على التحصيل (مثل الرقمنة، العقوبات، الثقافة الضريبية)
- إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول أخرى لمعرفة مستوى العدالة والتحصيل
- التركيز على دور الرقمنة كعامل أساسي في تحسين التحصيل
- دراسة سلوك المكلف الضريبي بشكل أعمق (جانب نفسي واجتماعي)
- توسيع حجم العينة مستقبلاً للحصول على نتائج أكثر دقة

ثالثاً: التوصيات

بناءً على النتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. على مستوى العدالة الجبائية

- تبسيط القوانين الجبائية وجعلها أكثر وضوحاً
- ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل دون تمييز
- تعزيز العدالة الأفقية والعمودية فعلياً وليس فقط نظرياً

2. على مستوى الإدارة الجبائية

- تحسين كفاءة الموارد البشرية وتكوين الموظفين
- تسريع إجراءات التحصيل وتقليل البيروقراطية
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين

3. على مستوى التحصيل

- التركيز على تقليص المتأخرات الضريبية
- تطوير آليات المتابعة والرقابة
- اعتماد استراتيجيات تحصيل حديثة

4. على مستوى الرقمنة

- توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية في الدفع والتحصيل
- تطوير قواعد البيانات الجبائية
- تعزيز الشفافية من خلال التكنولوجيا

5. على مستوى الثقة والامتثال

- بناء علاقة ثقة بين الإدارة والمكلفين
- نشر الوعي الضريبي
- تشجيع الالتزام الطوعي بدل الاعتماد على الردع فقط



كتب

- عدنان أدري، "التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر"، سنة 2021، الجزائر.

مجلات العلمية

- أمّنة، محمد طيفور، "تحديات الإصلاح الجبائية بين تحقيق العدالة الجبائية"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2024، الجزائر.
- بارش عيسى، بيلمان يمنية، "التحصيل الجبائي في الجزائر"، المجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، ديسمبر 2021، الجزائر.
- جمال ايدروج، فيروز قيدوش، نبيلة خفّاش، "فعالية التحصيل الضريبي للضرائب الناتجة عن عمليات الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة دراسات الجبائية، المجلد 14، العدد 27، سنة 2025، الجزائر.
- الحسين مشقّق، عبد المالك بشيش، "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي"، مجلة آفاق وعلوم اقتصادية، 2024، الجزائر.
- الطيب عبيدي، عائشة بوشيعي، دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد 04، العدد 02، السنة 2021، الجزائري.
- دليلة معزوز، مريم مسقم، "التحصيل الضريبي عن طريق الحجز"، المجلد 06، العدد 03، السنة 2021، الجزائر.
- سليمة واضح، عيسى سمّاعين، "متطلبات تفعيل الامتثال الضريبي الطوعي للحد من التهرب الضريبي في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، الجزائر.
- سمّية بومعدة، علاء الدين محمد جناي، "انعكاس التدابير الرامية لتوسيع القاعدة الضريبية على التحصيل الضريبي"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 01، سنة 2024، الجزائر.
- فاتح زعيتّر، "آليات الرقابة الجبائية ومساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي"، المجلد 11، العدد 01، 2024، الجزائر.
- محمد الصالح مباركي، "التحصيل الضريبي واقع وآفاق"، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021، الجزائر.
- محمد بوطلاعة، نسيم بوكحيل، "التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد 03، جوان 2015.

- معروف رابح، لسلو مبارك، "تحليل استجابة الحكومة الضريبية (العبء الضريبي وشفافية الإنفاق الجبائي) في الحد من تهرب الضريبي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2025، الجزائر.
- ميسوم خالد، "العدالة الضريبية كمعيار للأمن والاستقرار السياسي ومحاربة التهرب الضريبي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، الجزائر.
- نصر الدين بن شعيب، "العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري"، المجلد 11، العدد 01، سنة 2020.
- نصيرة يحياوي، "تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر"، مجلة معرف، العدد 16، الجزائر، سنة 2014.
- يوسف قاشي، "إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية، العدد 10، سنة 2016.
- يوسف قاشي، "العدالة الضريبية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 01، الجزائر، سنة 2022.

الرسائل الجامعية والمذكرات

- خبانة نور الإسلام، كريم نور الإسلام، "طرق التحصيل الجبائي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، سنة 2020-2021.
- دعاء محمد جمعه عبد الدايم، "أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية"، مذكرة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، 2018.
- علي شلابي، "العدالة الضريبية وفق التشريع الجزائري"، مذكرة ماستر، عين تموشنت، كلية علوم مالية ومحاسبة، 2020 (ملاحظة: التاريخ المدخل مستقبلي).
- الهامل إيناس، ملياني وداد، "أثر التحصيل الضريبي في تحسين المداخيل"، رسالة ماستر، جامعة أدرار، الجزائر، سنة 2023.

المراجع باللغة الأجنبية

- Anna Abritai Che Aze, "The mediation effect of tax justice and Voluntary compliance", skin 12, Number 01, 2016.
- Emmanuel Kitons, Goal Galles, "Tax evasion through cross border fraud", International Criticism Journal, 2020.
- Jonathan Farrar, Morin Rennie, "Tax fairness and compliance", Number 02.

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم:

تخصص: محاسبة و جباية

استبيان



تسعى هذه الأداة البحثية الى جمع بيانات دقيقة تعكس اراء افراد العينة حول موضوع دراسة
اثر العدالة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي، بما يساهم في اختبار فرضيات البحث و
الوصول الى نتائج عملية موضوعية , و عليه ارجو من سيادتكم التكرم بالإجابة عن فقرات
الاستبيان بكل موضوعية و صدق لذلك من أهمية بالغة في اثراء هذه الدراسة .

تحت إشراف الأستاذة:

بزقاري حياة

اعداد الطالبتين:

• أحمادي نور القلوب

• بابا سيدي سارة

أولا: البيانات الشخصية

ضع علامة ✓ في الخانة المناسبة

(1) الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

(2) السن

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐
من 41 إلى 50 سنة ☐ من 50 سنة فما فوق ☐

(3) المستوى:

ثانوي ☐ ليسانس ☐
ماستر ☐ من 50 دكتوراه ☐

(4) طبيعة العينة:

شخص عادي ☐ شخص معنوي ☐ مهنية المحاسبة ☐

المحور الأول: أشكال العدالة الجبائية

رقم	البيان	لا أوافق	محايد	أوافق
البعد الأول: العدالة الأفقية				
1	يتم معاملة المكلفين الذين لديهم نفس الدخل بنفس المعاملة الضريبية.			
2	لا يوجد تمييز في تطبيق القوانين الجبائية بين المكلفين.			
3	تعتمد الإدارة الجبائية معايير موحدة في فرض الضريبة.			
البعد الثاني: العدالة العمودية				
4	يتم فرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة مقارنة بذوي الدخل المحدودة.			
5	يراعي النظام التصاعدي في تحقيق العدالة بين المكلفين.			
6	يساهم النظام التصاعدي في تحقيق العدالة بين المكلفين.			
البعد الثالث: العدالة الاجتماعية				
7	تساهم الضرائب في تقليص الفوارق الاجتماعية.			
8	يتم توجيه الإيرادات الضريبية لخدمة الصالح العام.			
9	يعزز النظام الضريبي مبدأ التضامن الاجتماعي.			
البعد الرابع: العدالة القانونية				
10	تتميز القوانين الجبائية بالوضوح وسهولة الفهم.			
11	يتمتع المكلف بحق الطعن في القرارات الجبائية.			
12	تتسم إجراءات الرقابة بالشفافية والحياد.			

المحور الثاني: أبعاد التحصيل الجبائي

رقم	البيان	لا أوافق	محايد	أوافق
البعد الأول: البعد المالي				
1	تحقيق الإدارة الجبائية نسبة مالية من تحصيل الضرائب المستحقة.			
2	يتم تقليص حجم المتأخرات الضريبية بفعالية.			
3	يساهم التحصيل الجبائي في استقرار الموارد المالية للدولة.			
البعد الثاني: البعد الإداري				

4	تتم إجراءات التحصيل بسرعة وكفاءة.		
5	تتوفر كفاءات بشرية مؤهلة في مجال التحصيل الجبائي.		
6	تساهم التنظيمات الإدارية في تسهيل عملية التحصيل.		
البعد الثالث: البعد التقني			
7	تساهم الرقمنة في تسهيل عملية دفع الضرائب.		
8	تقلل الأنظمة الإلكترونية من أخطاء التحصيل.		
9	تساهم قواعد البيانات في تحسين فعالية التحصيل.		
البعد الرابع: البعد السلوكي (الامتثال)			
10	يشعر المكلفون بالالتزام الطوعي بدفع الضرائب.		
11	تؤثر العدالة الجبائية إيجاباً على الامتثال الضريبي.		
12	تعزز الثقة في الإدارة الجبائية من مستوى التحصيل.		

المحور الثالث: العدالة الجبائية كآلية لرفع التحصيل الجبائي في الجزائر

رقم	البيان	لا أوافق	محايد	أوافق
1	يحقق النظام الجبائي في الجزائر مبدأ العدالة بين المكلفين بالضريبة.			
2	يتم تحديد الضرائب وفقاً للقدرة المالية للمكلفين.			
3	أشعر بأن النظام الجبائي يعامل جميع المكلفين دون تمييز.			
4	العدالة الجبائية تشجع على الالتزام الطوعي بدفع الضرائب.			
5	غياب العدالة الجبائية يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي.			
6	تطبيق القوانين الجبائية يتم بشكل عادل على جميع المكلفين.			
7	توزيع العبء الضريبي بشكل عادل يساهم في زيادة التحصيل الجبائي.			
8	عدم المساواة في فرض الضرائب يقلل من ثقة المكلفين بالإدارة الجبائية.			
9	العدالة الجبائية تساهم في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.			
10	الثقة في النظام الجبائي ترتفع كلما زادت درجة العدالة في تطبيقه.			
11	النظام الجبائي الحالي يشجع على التصريح الدقيق بالمداخيل.			
12	تحقيق العدالة الجبائية يحسن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين.			

الملحق رقم (02): الأساتذة المحكمين

الجامعة	كلية	الرتبة	الأستاذ(ة)
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير	أستاذ التعليم العالي	محمد زرقون

الملحق رقم (03): مخرجات SPSS

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	34	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	34	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,889	36

FREQUENCIES VARIABLES=العينة_طبيعة الجنس
/PIECHART FREQ
/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques

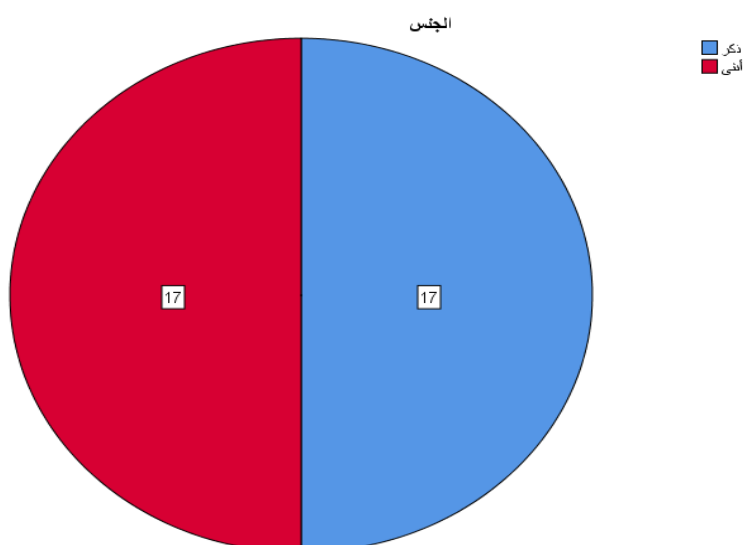
		الجنس	العينة_طبيعة
N	Valide	34	34
	Manquant	0	0

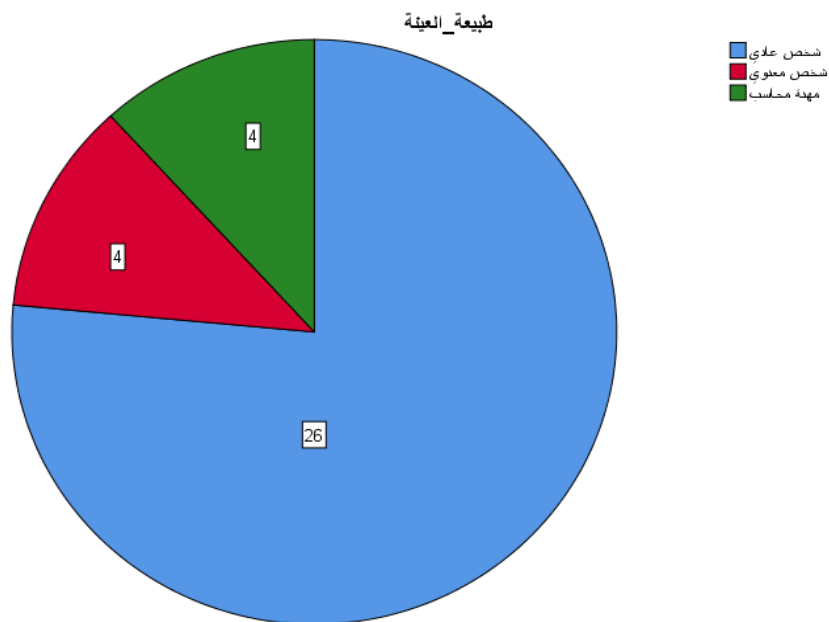
Table de fréquences

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	17	50,0	50,0	50,0
	أنثى	17	50,0	50,0	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

		العينة_طبيعة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عادي شخص	26	76,5	76,5	76,5
	معنوي شخص	4	11,8	11,8	88,2
	محاسب مهنة	4	11,8	11,8	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Graphique circulaire





FREQUENCIES VARIABLES=المستوى السن
/BARCHART FREQ
/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques

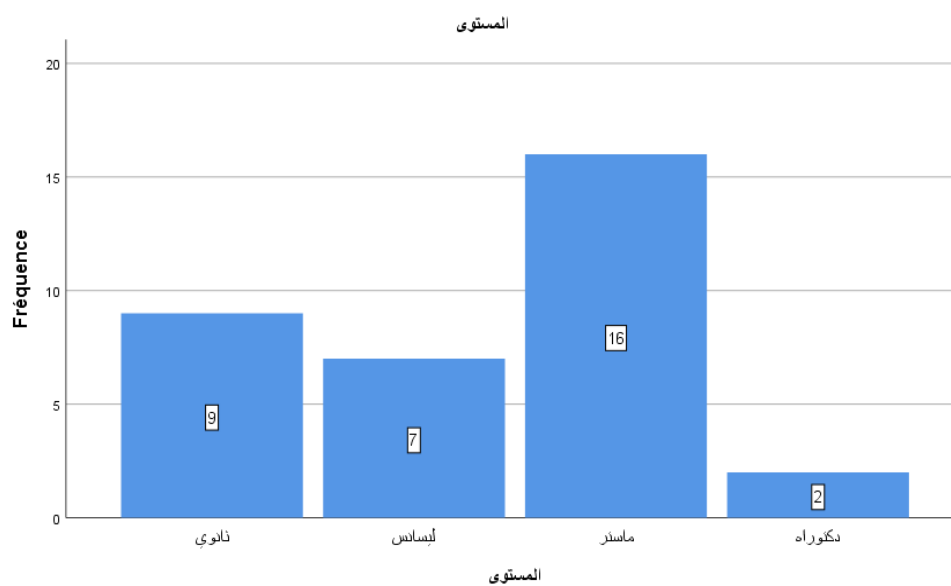
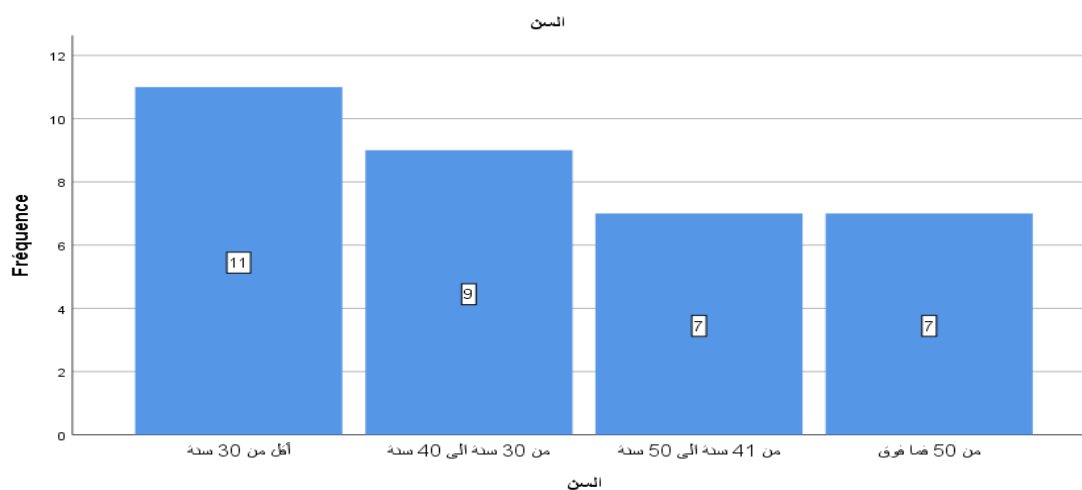
		السن	المستوى
N	Valide	34	34
	Manquant	0	0

Table de fréquences

		السن		Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
		Fréquence	Pourcentage		
Valide	سنة 30 من أقل	11	32,4	32,4	32,4
	سنة 40 الى سنة 30 من	9	26,5	26,5	58,8
	سنة 50 الى سنة 41 من	7	20,6	20,6	79,4
	فوق فما 50 من	7	20,6	20,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

		المستوى			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	9	26,5	26,5	26,5
	ليسانس	7	20,6	20,6	47,1
	ماستر	16	47,1	47,1	94,1
	دكتوراه	2	5,9	5,9	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

Graphique à barres



DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
فرض في موحدة معايير الجبائية الإدارة تعتمد الضريبة.	34	2,56	,705
بين الجبائية القوانين تطبيق في تمييز يوجد لا المكلفين.	34	2,53	,748
الدخل نفس لديهم الذين المكلفين معاملة يتم الضريبة المعاملة بنفس.	34	2,18	,936
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=A4 A5 A6
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
بين العدالة تحقيق في التصاعدي النظام يراعي المكلفين.	34	2,50	,788
بين العدالة تحقيق في التصاعدي النظام يراعي المكلفين.	34	2,41	,783
الدخول أصحاب على أعلى ضرائب فرض يتم المحدودة الدخول بذوي مقارنة المرتفعة.	34	2,29	,871
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=A7 A8 A9
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الصالح لخدمة الضريبة الإيرادات توجيه يتم العام.	34	2,68	,638
التضامن مبدأ الضريبي النظام يعزز الاجتماعي.	34	2,56	,705
الفوارق تقليص في الضرائب تساهم الاجتماعية.	34	2,32	,806
N valide (liste)	34		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A10 A11 A12
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .
```

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
القرارات في الطعن بحق المكلف يتمتع الجبائية.	34	2,56	,660
والحياد بالشفافية الرقابة إجراءات تنسم.	34	2,38	,817
الفهم وسهولة بالوضوح الجبائية القوانين تتميز.	34	1,94	,851
N valide (liste)	34		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=B1 B2 B3
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .
```

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الموارد استقرار في الجبائي التحصيل يساهم للدولة المالية.	34	2,62	,697
تحصيل من مالية نسبة الجبائية الإدارة تحقيق المستحقة الضرائب.	34	2,53	,662
بفعالية الضريبة المتأخرات حجم تقليص يتم.	34	2,00	,739
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=B4 B5 B6
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
عملية تسهيل في الإدارية التنظيمات تساهم التحصيل.	34	2,50	,663
التحصيل مجال في مؤهلة بشرية كفاءات تتوفر الجبائي.	34	2,29	,676
وكفاءة بسرعة التحصيل إجراءات تتم.	34	1,82	,797
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=B7 B8 B9
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الضرائب دفع عملية تسهيل في الرقمنة تساهم.	34	2,74	,567
فعالية تحسين في البيانات قواعد تساهم التحصيل.	34	2,71	,579
التحصيل أخطاء من الإلكترونية الأنظمة تقلل.	34	2,56	,705
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=B10 B11 B12
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الامتثال على إيجاباً الجبائية العدالة تؤثر الضريبي.	34	2,53	,706
مستوى من الجبائية الإدارة في الثقة تعزز التحصيل.	34	2,32	,638
بدفع الطوعي بالالتزام المكلفون يشعر الضرائب.	34	2,18	,716
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 C9 C10 C11 C12
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
التهرب انتشار إلى يؤدي الجبائية العدالة غياب الضريبي.	34	2,79	,479
الإدارة بين العلاقة يحسن الجبائية العدالة تحقيق والمكلفين الجبائية	34	2,74	,511
درجة زادت كلما ترتفع الجبائي النظام في الثقة تطبيقه في العدالة	34	2,62	,604
في يساهم عادل بشكل الضريبي العبء توزيع الجبائي التحصيل زيادة	34	2,59	,657
ثقة من يقلل الضرائب فرض في المساواة عدم الجبائية بالإدارة المكلفين	34	2,50	,749
الطوعي الالتزام على تشجع الجبائية العدالة الضرائب يدفع	34	2,47	,748
المكلفين جميع يعامل الجبائي النظام بأن أشعر تمييز دون	34	2,41	,783
للمكلفين المالية للقدرة وفقاً الضرائب تحديد يتم الاقتصاد حجم تقليص في تساهم الجبائية العدالة الرسمي غير	34	2,35	,812
العدالة مبدأ الجزائر في الجبائي النظام يحقق بالضريبة المكلفين بين	34	2,26	,790
على عادل بشكل يتم الجبائية القوانين تطبيق المكلفين جميع	34	2,24	,890
التصريح على يشجع الحالي الجبائي النظام بالمدخل الدقيق	34	2,18	,758
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=A AA AAA AAAA
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
متوسط البعد الثالث: العدالة الاجتماعية	34	2,5196	,51373
متوسط البعد الأول: العدالة الأفقية	34	2,4216	,65807
متوسط البعد الثاني : العدالة العمودية	34	2,4020	,68056
متوسط البعد الرابع: العدالة القانونية	34	2,2941	,43240

N valide (liste)	34		
------------------	----	--	--

DESCRIPTIVES VARIABLES=B BB BBB BBBB
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
متوسط البعد الثالث : البعد التقني	34	2,6667	,44191
متوسط البعد الأول: البعد المالي	34	2,3824	,45787
متوسط البعد الرابع : البعد السلوكي (الامتثال)	34	2,3431	,50242
متوسط البعد الثاني : البعد الإداري	34	2,2059	,52554
N valide (liste)	34		

DESCRIPTIVES VARIABLES=XA XB XC
/STATISTICS=MEAN STDDEV
/SORT=MEAN (D) .

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
متوسط متغير النحر الثالث: العدالة الجبائية	34	2,4559	,38775
كالية لرفع التحصيل الجبائي في الجزائر			
متوسط المتغير المستقل : أشكال العدالة الجبائية	34	2,4093	,40273
متوسط المتغير التابع : التحصيل الجبائي	34	2,3995	,31501
N valide (liste)	34		

Fiabilité

[Jeu_de_données1] E:\بحوث\عباس\spss\موسم
/MISSING=PAIRWISE .

Corrélations

متوسط البعد الرابع : البعد السلوكي (الامتثال)		
متوسط البعد الرابع : البعد السلوكي (الامتثال)	Corrélacion de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	34
متوسط المتغير المستقل : أشكال العدالة الجبائية	Corrélacion de Pearson	,437**
	Sig. (bilatérale)	,010
	N	34

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	: المستقل المتغير متوسط الجانبية العدالة أشكال ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : التابع المتغير متوسط : الجانبي التحصيل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,662 ^a	,439	,421	,23963

a. Prédictors : (Constante), الجانبية العدالة أشكال : المستقل المتغير متوسط

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1					
Régression	1,437	1	1,437	25,028	,000 ^b
de Student	1,838	32	,057		
Total	3,275	33			

a. Variable dépendante : التابع المتغير متوسط : الجانبي التحصيل

b. Prédictors : (Constante), الجانبية العدالة أشكال : المستقل المتغير متوسط

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Bêta		
1				
(Constante)	1,151		4,551	,000
الجانبية العدالة أشكال : المستقل المتغير متوسط	,518	,662	5,003	,000

a. Variable dépendante : التابع المتغير متوسط : الجانبي التحصيل

الانحدار الخطي المتعدد

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	: المستقل المتغير متوسط الجانبية العدالة أشكال ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : الثالث النحور متغير متوسط :
الجزائر في الجبائي التحصيل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,726 ^a	,526	,512	,27097

a. Prédictors : (Constante), المستقل المتغير متوسط, الجانبية العدالة أشكال

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1					
Régression	2,612	1	2,612	35,572	,000 ^b
de Student	2,350	32	,073		
Total	4,962	33			

a. Variable dépendante : الثالث النحور متغير متوسط :
الجزائر في الجبائي التحصيل لرفع كآلية الجانبية العدالة

b. Prédictors : (Constante), المستقل المتغير متوسط, الجانبية العدالة أشكال

Coefficients^a

Modèle	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1					
(Constante)	,773	,286		2,702	,011
أشكال : المستقل المتغير متوسط الجانبية العدالة	,699	,117	,726	5,964	,000

a. Variable dépendante : الثالث النحور متغير متوسط :
الجزائر في الجبائي التحصيل لرفع كآلية الجانبية العدالة

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	النحور متغير متوسط الجبائية العدالة: الثالث التحصيل لرفع كآلية الجزائر في الجبائي المستقل المتغير متوسط الجبائية العدالة أشكال ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : التابع المتغير متوسط : الجبائي التحصيل

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,749 ^a	,560	,532	,21547

a. Prédictors : (Constante), الثالث النحور متغير متوسط , الجبائي التحصيل لرفع كآلية الجبائية العدالة: الثالث النحور متغير متوسط , الجزائر في الجبائي المستقل المتغير متوسط , الجبائية العدالة أشكال

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1					
Régression	1,835	2	,918	19,766	,000 ^b
de Student	1,439	31	,046		
Total	3,275	33			

a. Variable dépendante : التابع المتغير متوسط : الجبائي التحصيل

b. Prédictors : (Constante), الثالث النحور متغير متوسط , الجزائر في الجبائي التحصيل لرفع كآلية الجبائية العدالة: الثالث النحور متغير متوسط , الجزائر في الجبائي المستقل المتغير متوسط , الجبائية العدالة أشكال

Coefficients^a

	Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,833	,252		3,305	,002
	أشكال : المستقل المتغير متوسط الجبائية العدالة	,231	,135	,295	1,704	,098
	العدالة: الثالث النحور متغير متوسط الجبائي التحصيل لرفع كآلية الجبائية الجزائر في	,412	,141	,507	2,929	,006

a. Variable dépendante : التابع المتغير متوسط : الجبائي التحصيل



الصفحة	العنوان
I	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ - هـ	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة للعدالة والتحصيل الجبائي	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الادبيات النظرية للعدالة الجبائية و التحصيل الجبائي
7	المطلب الأول: ماهية العدالة الجبائية
7	الفرع الأول: مفهوم العدالة الجبائية
8	الفرع الثاني : خصائص ومقومات العدالة الجبائية

10	الفرع الثالث: أنواع العدالة الضريبية
11	المطلب الثاني: ماهية التحصيل الجبائي
11	الفرع الأول: مفهوم التحصيل الجبائي
12	الفرع الثاني: أهمية واهداف التحصيل الجبائي
13	الفرع الثالث: قواعد التحصيل الجبائي
14	الفرع الرابع: طرق و إجراءات التحصيل الضريبي
17	المطلب الثالث : اثر العدالة الجبائية على التحصيل الجبائي
18	الفرع الاول : تأثير العدالة الجبائية على الامتثال الضريبي
19	الفرع ثاني : دور العدالة الجبائية في توسيع الوعاء الضريبي
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
24	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
26	المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
29	تمهيد

30	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية
30	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
30	الفرع الأول: منهج الدراسة
31	الفرع الثاني: تحديد مجتمع وعينة الدراسة
33	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية
33	الفرع الأول: أدوات جمع البيانات
35	الفرع الثاني : الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة
37	المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
37	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
37	الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج البيانات الشخصية
44	الفرع الثاني: تحليل نتائج المحاور
52	الفرع الثالث : تحليل مقارن المتوسطات أبعاد محاور الدراسة
55	الفرع الرابع: تحليل معامل الارتباط بين المتغيرين المستقل والبعد السلوكي (الامتثال)
56	الفرع الخامس : اختبار الانحدار الخطي البسيط
59	الفرع السادس: اختبار الفرضية الثالثة (الدور الوسيط لآلية الربط...)
62	المطلب الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

68	خلاصة الفصل
71	الخاتمة
75	قائمة المصادر والمراجع
78	الملاحق
93	الفهارس